محضر الجلسة رقم 286

التاريخ: الثلاثاء 23 ذو الحجة 1447هـ (9 يونيو 2026م).
الرئاسة: المستشار السيد عبد القادر سلامة، النائب الأول لرئيس مجلس المستشارين.
التوقيت: ساعتان وتسع وعشرون دقيقة، ابتداء من الساعة الثالثة والدقيقة الحادية عشرة بعد الزوال.
جدول الأعمال: مناقشة الأسئلة الشفهية.

المستشار السيد عبد القادر سلامة، رئيس الجلسة:

بسم الله الرحمن الرحيم.
والصلاة والسلام على أشرف المرسلين.

أعلن عن افتتاح الجلسة.

السيد الوزير المحترم،
السيدة المستشارة المحترمة،
السيدات والسادة المستشارون المحترمون،

عملا بأحكام الفصل 100 من الدستور، ووفقا لمقتضيات النظام الداخلي لمجلس المستشارين، نخصص هذه الجلسة لأسئلة السيدات والسادة المستشارين وأجوبة الحكومة عليها.

وقبل الشروع في تناول الأسئلة الشفهية المدرجة في جدول أعمال هذا اليوم، أعطي الكلمة للسيد الأمين لإطلاع المجلس على ما جد من مراسلات وإعلانات.

الكلمة للسيد الأمين، فليتفضل مشكورا.

المستشار السيد محمد رضى الحميني، أمين المجلس:

بسم الله الرحمن الرحيم.
والصلاة والسلام على أشرف المرسلين.

شكرا السيد الرئيس المحترم.

السيد الوزير المحترم،
السيدات والسادة المستشارون المحترمون،

أودع السيد رئيس الحكومة بالأسبقية لدى المجلس، طبقا لأحكام الفصل 78 من الدستور، مشروع قانون رقم 47.25 بمثابة النظام الأساسي الخاص بموظفي إدارة الجماعات الترابية.

وبالنسبة للأسئلة والأجوبة التي توصلت بها الرئاسة خلال الفترة الممتدة من 2 يونيو 2026 إلى تاريخه، فهي كالتالي:

- عدد الأسئلة الشفهية: 72 سؤالا شفهيا؛
- عدد الأسئلة الكتابية: 41 سؤالا كتابيا؛
- عدد الأجوبة الكتابية: 27 جوابا كتابيا.

ونحيط المجلس الموقر بأننا سنكون على موعد، مباشرة بعد جلسة الأسئلة الشفهية، مع جلسة عامة تشريعية تخصص للدراسة والتصويت على:

- مشروع قانون تنظيمي رقم 031.26 يقضي بتغيير وتتميم القانون التنظيمي رقم 111.14 المتعلق بالجهات؛
- مشروع قانون رقم 041.26 بتغيير وتتميم القانون رقم 58.23 المتعلق بنظام الدعم الاجتماعي المباشر.

شكرا السيد الرئيس.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد الأمين.

نستهل جدول أعمال هذه الجلسة بالسؤالين الموجهين لقطاع الأوقاف والشؤون الإسلامية حول "موسم الحج"، واللذين تجمعهما وحدة الموضوع.

والبداية مع سؤال فريق التجمع الوطني للأحرار، فليتفضل مشكورا لطرح السؤال.

المستشار السيد المداني أملوك:

السيد الرئيس المحترم،
السيد الوزير المحترم،

عن الإجراءات التي تعتزمون اتخاذها لإنجاح موسم الحج لفائدة الحجاج المغاربة لهذه السنة، نسائلكم.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا.

السؤال الثاني موضوعه "تيسير أداء فريضة الحج".

الكلمة لأحد السادة المستشارين من الفريق الاستقلالي للوحدة والتعادلية لتقديم السؤال.

السيد الرئيس، تفضل.

المستشار السيد عبد السلام اللبار:

شكرا السيد الرئيس.

السيد الوزير المحترم،

تنظيم مناسك الحج لهذه السنة، هو موضوع سؤال الفريق الاستقلالي.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا.

الكلمة للسيد الوزير لتقديم الأجوبة على السؤالين.

السيد الوزير، بغيتي تجي هنا؟ تما؟

يالاه تفضل.

السيد أحمد التوفيق، وزير الأوقاف والشؤون الإسلامية:

بسم الله الرحمن الرحيم

الصلاة والسلام على أشرف المرسلين.

السيد الرئيس المحترم،

السيدات والسادة المستشارون المحترمون،

أشكر السيدين المستشارين المحترمين، وفريقهما على السؤالين.

وهي مناسبة، أجدد فيها التأكيد على الحرص الدائم لوزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية على حسن تنظيم موسم الحج وعلى الارتقاء المستمر بجودة الخدمات المقدمة للحجاج، بما يضمن لهم أداء مناسكهم في أفضل الظروف، وفق التوجيهات السامية لأمير المؤمنين، صاحب الجلالة الملك محمد السادس نصره الله.

وعلى غرار السنوات الماضية، عبأت الوزارة مختلف الإمكانيات المادية والبشرية اللازمة لإنجاح موسم الحج 1447، سواء على المستوى الوطني أو من خلال التنسيق الوثيق مع السلطات المختصة بالمملكة العربية السعودية، ويتم الإعداد لموسم الحج عبر محطتين أساسيتين:

الأولى، تتمثل في الاجتماع السنوي مع مسؤولي وزارة الحج والعمرة؛

والثانية، من خلال اجتماع اللجنة الملكية للحج، التي تضم مختلف القطاعات.

فيما يخص الترتيبات بأرض الوطن، عملت الوزارة على تنفيذ مخرجات اجتماع اللجنة الملكية للحج، المنعقد في 2 يوليوز 2025، وأهمها:

- تعزيز التنسيق مع مختلف القطاعات وتحديد لوائح الحجاج 22.200 حاج وحاجة في إطار التنظيم الرسمي، و11.800 حاج وحاجة في إطار تنظيم الوكالات؛

- تحديد تكلفة الحج بالنسبة للتنظيم الرسمي في مبلغ 63.021 درهما، شاملة لأول مرة لواجب الهدي المحدد في 720 ريال سعودي، أي ما يعادل 1770 درهم؛

- تنظيم دورات تكوينية وتأطيرية لفائدة الحجاج بمختلف جهات المملكة؛

- تطوير التطبيق الإلكتروني "مسار الحج"، الذي يتم تحميله على الهواتف الذكية، ويعد هاذ التطبيق من الأدوات الرقمية المصممة لتأطير الحجاج من خلال توفير دروس تأطيرية باللغات الوطنية: العربية والأمازيغية، تشلحيت، وتريفيت وتمازيغت، ووصلات مرئية وإرشادات مسموعة، مكتبة الحج التكوينية، المصحف المحمدي الكريم، تسجيلات صوتية للأدعية؛

- إطلاق تطبيق "ركب الحاج"، الذي يمكن من تتبع مسار الحجاج وتزويدهم بالمعلومات الضرورية في مختلف مراحل الرحلة بواسطة رمز (QR) المدرج ببطاقة الحجاج؛

- تعيين مؤطر لكل مجموعة تضم 49 حاجا؛

- إعداد برنامج دقيق لنقل الحجاج، شمل مرحلة الذهاب، 78 رحلة، كانت الأولى 2026/05/01 والأخيرة في 21 ماي 2026؛

- توسيع مبادرة "طريق مكة" إلى مطار الرباط - سلا، بعد أن كانت في الدار البيضاء، مرحلة العودة 78 رحلة جوية، أول رحلة 31 ماي، وآخر رحلة 18 يونيو، عدد الحجاج العائدين إلى الوطن لحد الآن، 11 ألف و64 حاجا وحاجة.

فيما يخص الترتيبات مع الجهات المختصة:

هناك العربية السعودية، تم خلال الاجتماع السنوي المنعقد بمدينة جدة، على هامش مؤتمر معرض الحجاج، التوقيع على محضر اتفاق يحدد مختلف الترتيبات.

الظروف التي مر فيها موسم الحج:

تميز الموسم بفضل الله تعالى، بنجاح ملموس، تجسد في جودة التنظيم وحسن التأطير، حيث أسهم اعتماد نظام التصعيد المباشر من مكة المكرمة إلى عرفات، في التخفيف من مشقة التنقل على الحجاج، واستفاد الحجاج المغاربة من خدمات الإقامة والتغذية في ظروف جيدة.

وقد مرت المشاعر المقدسة أيضا في ظروف جيدة، من حيث الإقامة والتغذية والنقل، حيث عرفت الإقامة والتغذية تحسنا ملحوظا بفضل المجهودات التي بذلتها الوزارة من خلال تجويد التغذية وتوفير مكان لكل حاج.

نظرا لارتفاع درجة الحرارة بهاذ الموسم، حيث فاقت 48 درجة، استلزم الأمر تدعيم المخيمات بمكيفات إضافية، لمواجهة هذه الظروف.

كما عرفت عملية النقل بالمشاعر المقدسة انسيابية كبيرة بفضل اعتماد نظام تخصيص حافلة لكل مؤطر ومجموعته.

تقديرا للمجهودات المبذولة في خدمة الحجاج المغاربة، توج مكتب شؤون الحجاج بالمملكة المغربية خلال هذا الموسم، بالحصول على جائزة "لبيتم" الفضية للتميز في خدمة ضيوف الرحمن.

وفي الختام، أؤكد أن تنظيم الحج، يظل ورشا استراتيجيا يحظى بعناية خاصة من طرف الوزارة التي ستواصل في إطار مقاربة تشاركية قائمة على الحكامة والنجاعة والتقييم المستمر، تطوير مختلف آليات التدبير والمواكبة.

وشكرا لكم.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد الوزير.

والآن في إطار التعقيب على جواب السيد الوزير.

غادي نعطي الكلمة للسيد المستشار المحترم، تفضل.

المستشار السيد المداني أملوك:

السيد الوزير المحترم،

لا بد في هاذ المنبر هذا، السيد الوزير المحترم، نشكركم على المجهودات

الجبارة اللي تتقومو بها على رأس هاذ الوزارة، واللي هي وزارة حساسة من طبيعة الحال تحت إمرة أمير المؤمنين جلالة الملك محمد السادس، نصره الله وأيده، وتدبير الحق الديني ببلادنا بطبيعة الحال من الأوغاد الذين لا دين لهم ولا وطن، ما إلا نشكركم السيد الوزير.

وتبعنا التطورات ديال الموسم ديال الحج، الحمد لله دازت بكل صراحة ما سمعنا حتى شي حاجة اللي هي هفوة، الحجاج الحمد لله عندنا مشاو وجاو بخير وعلى خير، اللي وصلو وصلو، واللي باقيين راه غيوصلو، ولكن هذا ما تيعنيش أنه احنا ديما السيد الوزير المحترم، إن الله سبحانه وتعالى يحب العبد الملحاح من طبيعة الحال بغينا المزيد.

كاين الحمد لله الاشتغال، ولكن تنطلبو منكم المزيد، ما عندناش شك بأنه ما كانش الاشتغال كاين الاشتغال الحمد لله، ولا بد باش نطلبو المزيد، السيد الوزير المحترم.

وفي هاذ المنبر هذا، تنشكر كذلك جميع الشركاء اللي هما قايمين بالحج باش تمر بخير وعلى خير، تحت الإمرة ديال سيدنا الله ينصرو، وأظن أنه جواب السيد الوزير المحترم جواب مقنع وأكتفي بهذا.

شكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا.

والآن غادي نعطي الكلمة في إطار التعقيب للسيد رئيس الفريق الاستقلالي للوحدة والتعادلية.

تفضل.

المستشار السيد عبد السلام اللبار:

شكرا السيد الرئيس.

بدوري لا بد باش نوه بالمجهودات التي بذلت في موسم الحج لهذه السنة.

كنشكرو السيد الوزير ومن خلاله جميع الأطر العامة والمساهمة طبعا في إنجاح هذه السنة، لأن هي تتعتبر حسب ما سمعته وحكي لي لأن واحد المجموعة من العائلة اللي مشاو وكلهم مقتنعين، والحمد لله ومفتخرين بانتمائهم إلى بلدهم المغرب، تحت الرعاية السامية لجلالة الملك محمد السادس، نصره الله، أمير المؤمنين.

نحن اليوم، أمام واحد الظاهرة اللي هي تيسرت وتحسنت وجميع العراقيل اللي كان متوقع نشوفوها كان الاكتظاظ، كان السير في المكان ضد التيار ديال الحجاج، فكل هاذ الشي ما كاينش.

ثانيا، ما أثار انتباه الجميع واستحسنه الجميع هو المرشدين والمساعدين والناس اللي تيقبطو بيد هذاك اللي عندو شوية صحتو ما تتساعفوش باش يزيد، سواء في "مينى" أو في "المزدلفة" أو في "عرفة"، فكلها كانت ميسرة بفضل التوجهات الكبيرة ديال ذيك المؤطرين.

فهي مناسبة باش نعاودو نثنيو الشكر ونعاودو نكررو عليكم، السيد الوزير المحترم، بالتوجيهات ديالكم اللي مستنبطة من التوجيهات الكبيرة والسامية ديال سيدنا، لأن الحج كيتعتبر واحد السُّنة لأن هي فريضة اللي تتعتبر من فرائض الإسلام.

فهنيئا لكم ومن خلالكم نشكر جميع الإخوة الذين ساهموا ولازالوا يساهمون في إنجاح هذا الموسم.

ونتمناو إن شاء الله يزداد خير، كيف سبقني السيد اللي سبقني وتيقول أن هناك تحسن.

شكرا السيد الرئيس.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا.

السيد الوزير، لكم الكلمة إذا أردتم فيما تبقى لكم من ثواني أعتقد.

الكلمة لكم.

السيد وزير الأوقاف والشؤون الإسلامية:

السيد الرئيس،

بغيت نشكر السيدين المستشارين على يعني تشجيعاتهم.

كل ما كانت لي فرصة في قضية الحج تنقول بأن الحج هو مسألة الله تعالى هو اللي تيقبلها، ولذلك اللي تيمشي يحج يعرف بأنه تيتعامل مع الله تعالى، يعني احنا تنبذلو المجهودات، ولكن تيبقى أنه هذاك السيد النفسية باش مشى، والنية باش مشى، والسلوك باش مشى وباش قضى ذاك الحج هو المعتبر شرعا، أما حقيقة الله تعالى هو اللي تيتولى.

فلذلك، هذا هو الإلحاح، وتوقع حويجات، مثلا أول البارح واحد الطيارة جات ما جاوش .. هاذيك مسألة ديال التحسينات، التحسينات اللي تتبدا يالاه تتكون تتوقع فيها مشاكل، لأنه تيتقال أنه الحج يمشي ونخلطو عليه أسمو ديالو.. يعني الشركات اللي أسمو.. تتوقع مسائل بسيطة، مثلا قضية هاذيك ارتفاع الحرارة الكبيرة اللي اضطرينا باش نزيدو واحد المكيفات جديدة، هاذي كلها مسائل بسيطة بالنسبة لما هو المقصود، أنه الحاج يمشي ويكون في حالة روحانية، الله تعالى يقبل لو الحج ديالو.

السيد رئيس الجلسة:

والآن غادي ننتقلو للسؤال الثالث، موضوعه "تقوية وتحصين الأمن الروحي لمغاربة العالم".

الكلمة لأحد السادة المستشارين من فريق الأصالة والمعاصرة لتقديم السؤال.

المستشار السيد خليد البرنيشي:

حول تقوية وتحصين الأمن الروحي لمغاربة العالم، نسائلكم السيد الوزير.

السيد رئيس الجلسة:

الكلمة لكم السيد الوزير.

السيد وزير الأوقاف والشؤون الإسلامية:

بسم الله الرحمن الرحيم.

أشكركم السيد المستشار المحترم.

تأطير الحياة الدينية لهذه الشريحة من رعايا أمير المؤمنين، حفظه الله، يندرج ضمن أولويات وزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية، التي تحرص على ضمانة الرعاية الدينية والروحية لأفراد الجالية المغربية المقيمين بالخارج وصون هويتهم، وإن كان كل مرة عاود ثاني اتاحت لي الفرصة تنقول المعول على المغاربة، احنا تنديرو بعض الشيء، والحمد لله فهم ثابتون على ثوابتهم.

وفي هذا الإطار، دأبت الوزارة على تجسيد هذه العناية من خلال تعزيز التعاون مع السفارات والقنصليات المغربية، ودعم جمعيات تسيير المساجد والمراكز الإسلامية بالخارج التي يشرف عليها المغاربة، إلى جانب إيفاد بعثات علمية من القراء والوعاظ والواعظات المؤهلين سنويا إلى عدد من دول الإقامة، وإن كان هاذ المسألة أصبحت فيها إشكالات مع القنصليات ومع السفارات.

ولتعزيز مستوى التواصل والتفاعل، عملت الوزارة على تطوير آليات حديثة ومندمجة، من خلال:

- بث برامج حوارية وتفاعلية عبر قناة وإذاعة محمد السادس للقرآن الكريم ناطقة بلغات أجنبية، مثل هذاك البرنامج اللي سميتو (les chemins croisés) و(les constantes religieuses) بمعنى الثوابت الدينية للمغرب، (Ethiques et valeurs)... إلى آخره؛

- بث برنامج مغاربة العالم اللي واعدناكم به، الحمد لله، راه بدا هاذي شهر، بوتيرة ثلاث ساعات يومية، انطلق يوم الإثنين 11 ماي الماضي ويوفر محتوى دينيا أصيلا بست لغات، العربية والفرنسية والإسبانية والإيطالية والألمانية والإنجليزية، عبر منصة رقمية، بمعنى إيلا فات واحد السيد الوقت راه وقت ما جا من العمل ديالو راه تيمكن يستمع ليه، ويتناول مجالات متعددة تشمل تلاوة القرآن الكريم والتفسير والحديث النبوي والسيرة النبوية العطرة، إلى جانب قضايا العبادات والأخلاق والسلوك والتعريف بالمملكة المغربية.

يمكن الولوج إليه عبر (Google Play) أو لا (App Store) يعني يمكن غير دير السادسة كنت في فرنسا أو لا ألمانيا ولا الإنجليز ولا فين ما دير (App) وتدخل من واحد المدخلين وتدير السادسة وتيمكن لك تدخل ليه؛

- إطلاق تطبيق المصحف المحمدي على منصتي (App Store et Play Store)؛

- طبع مصحف مزود بتقنية الاستجابة السريعة (QR)؛

- تنزيل برنامج للتواصل الرقمي الاجتماعي يرسخ المرجعية الدينية والوطنية في الخطاب الرقمي.

كما تعمل الوزارة على استثمار عملية "عبور" لتعزيز التواصل المباشر مع أفراد الجالية، وبذلك تواصل الوزارة جهودها بشكل متكامل لضمان تأصيل ديني رصين مواكب لتحولات مغاربة العالم، بما يعزز ارتباطهم بثوابتهم الدينية ويصون هويتهم في سياق الانفتاح والتعدد الثقافي.

شكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد الوزير.

في إطار التعقيب، الكلمة لكم السيد المستشار المحترم.

المستشار السيد خليد البرنيشي:

شكرا السيد الوزير.

يشرفني أن أتدخل باسم فريق الأصالة والمعاصرة في إطار التفاعل حول موضوع بالغ الأهمية، ويتعلق الأمر بالأمن الروحي لمغاربة العالم.

فقد نجح المغرب بفضل مؤسسة إمارة المؤمنين في بناء نموذج ديني متفرد ومتوازن قائم على العقيدة الأشعرية والمذهب المالكي والتصوف السني المعتدل، وهو نموذج أثبت نجاحه في حماية المجتمع المغربي من مختلف مظاهر الغلو والتطرف وصون عقيدة المجتمع المغربي، غير أن أبناء الجالية المغربية يعيشون اليوم في سياق اجتماعي وثقافي وديني متنوع، تجعلهم عرضة للتحديات المتعددة، من بينها الحاجة الملحة للتأطير الديني وتنامي الخطابات المتشددة عبر الفضاء الرقمي وصعوبة المحافظة على الهوية الدينية لدى الأجيال الجديدة.

وفي هذا الإطار، نثمن عاليا المجهودات التي تبذلونها، السيد الوزير، لصون الأمن الروحي لمغاربة العالم من خلال إرسال الأئمة والوعاظ خلال شهر رمضان وتأطير المساجد والمراكز الإسلامية المغربية بالخارج وإحداث برامج للتعليم العتيق وحفظ القرآن الكريم، إضافة إلى توفير خدمات دينية ورقمية تستجيب لانتظارات الجالية.

السيد الوزير المحترم،

إن الأمن الروحي لمغاربة العالم لا يقتصر على الجانب الديني فقط، بل يشكل عاملا أساسيا في تعزيز الشعور بالانتماء للوطن وترسيخ قيم الاعتدال والتسامح والتعايش والمساهمة في إشعاع النمو المغربي في تدبير الشأن الديني على المستوى الدولي.

وفي الختام، فإن تعزيز الأمن الروحي للجالية المغربية بالخارج يتطلب مواصلة العمل المشترك بين مختلف المؤسسات الوطنية والفاعلين المدنيين، بما يضمن الحفاظ على الهوية المغربية للأجيال الحالية والقادمة، ويقوي ارتباطها بالثوابت الدينية والوطنية، تحت القيادة الرشيدة لأمير المؤمنين جلالة الملك محمد السادس، نصره الله وأيده.

شكرا السيد الوزير.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا.

السيد الوزير، فيما تبقى من الوقت إذا أردتم.

السيد وزير الأوقاف والشؤون الإسلامية:

نبغي نغتم الفرصة، السيد الرئيس، نشرح واحد 3 دالحاجات ما معنى العقيدة الأشعرية وما معنى المذهب المالكي ومعنى التصوف السني؟

العقيدة الأشعرية، معناه ما كنكفرو أحد.

المذهب المالكي، معناه كنجمعو على الجزئيات ديال الإمام مالك باش العامة ما يشوش عليهم أحد يقول لهم الدين ديالي أحسن من الدين ديالك.

التصوف السني، هو التركيز على الأخلاق.

هاذي هي اللي بغيت نقول.

شكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا.

إذن السيد الوزير، نشكركم على مساهمتكم القيمة في هذه الجلسة.

ونرحب بالسيد وزير النقل واللوجيستيك، وننتقل إلى الأسئلة الموجهة إليه حول "مخرجات المناظرة الوطنية البحرية" والتي تجمعها وحدة الموضوع.

والبداية مع السؤال الآني الأول لفريق التجمع الوطني للأحرار، فليتفضل لطرح السؤال.

المستشار السيد كمال صبري:

شكرا السيد الرئيس.

السادة الوزراء المحترمون،

إخواني أخواتي المستشارين،

عن مخرجات المناظرة الوطنية للبحرية الأولى بطنجة، نسائلكم السيد الوزير.

السيد رئيس الجلسة:

السؤال الآني لفريق الاتحاد العام للشغالين بالمغرب لطرح السؤال، تفضل.

المستشار السيد المخلول محمد حرمة:

عن المناظرة الوطنية البحرية، نسائلكم السيد الوزير.

شكرا.

السيد رئيس الجلسة:

السؤال الثالث للفريق الاستقلالي للوحدة والتعادلية لطرح السؤال.

المستشار السيد محمد صبحي:

شكرا السيد الرئيس المحترم.

نسائلكم، السيد الوزير المحترم، عن استراتيجية الوزارة لدعم النقل البحري بالمملكة سواء النقل التجاري أو نقل المسافرين.

السيد رئيس الجلسة:

الكلمة لكم السيد الوزير للإجابة على الأسئلة الثلاثة.

السيد عبد الصمد قيوح، وزير النقل واللوجيستيك:

إيلا اسمحتوا، السيد الرئيس، سوف أجيب على الشطر الأول، وبعد الاستماع إلى السادة المستشارين، إن سمح الوقت سأصعد إلى المنصة.

شكرا السيد الرئيس.

شكرا السادة المستشارين المحترمين.

في البداية، أريد أن أشكر السادة المستشارين على وضعهم هذا السؤال الذي يبدو أنه محوري ولكن كبير ومتشعب، فأشكر الفرق المحترمة التي وضعت هذا السؤال.

بغيت باش نقول بأنه تولي وزارة النقل واللوجيستيك أهمية كبرى لموضوع النقل البحري، وذلك تنفيذا للسياسة المولوية السامية ديال صاحب الجلالة محمد السادس، نصره الله وأيده، والذي نادى من خلاله في خطاب 6 نونبر 2023، بمناسبة ذكرى المسيرة الخضراء بالتفكير في إيجاد والعمل على إنجاز أسطول بحري سيادي قوي وتنافسي.

على إثر هذه التوجيهات الملكية السامية، قامت الوزارة بدراسة مع مكتب دولي للإجابة على هذا السؤال، الذي من خلاله تم التطرق إلى تجارب الدول الصاعدة في الميدان البحري والتي استطاعت أن تنجح في السمو بأسطولاتها المختلفة من الحالات التي كانت عليها إلى ما هو أفضل.

كذلك، مرحلة التشخيص واللي كانت مع جميع الفاعلين الاقتصاديين والمنتخبين، واللي شملت جميع الوزارات اللي عندها علاقة مباشرة مع النقل البحري، وزارة التجهيز والماء بحكم أن عندها هي الوصايا ديال الموانئ، وزارة الداخلية، الملكية البحرية، وزارة الفلاحة، وزارة التجارة، وزارة الاستثمار، وزارة المالية، وزارة الطاقة والمعادن.

إضافة إلى المنتخبين ممثلي الغرف ديال الصناعة والفلاحة وكل الفاعلين اللي تيشتغلو في الاستيراد وفي التصدير عبر النقل البحري، واللي تمثل الحركة ديال التجارة البحرية، بالنسبة للمغرب 95% ديال ما يستهلك في المغرب وما يصدر من المغرب 95%، إذن السؤال يجيب على نفسه.

فإضافة إلى ذلك، الجانب ديال نقل المسافرين عبر الإبحار واللي شرعت وزارة النقل واللوجيستيك فعليا بتنزيل هذه المخرجات، وذلك بإطلاق طلبين تنافسيين بتاريخ 25 فبراير، لاختيار شركات مغربية وأسطر عليها مغربية لاستغلال الخطين البحريين استراتيجيا طنجة المتوسط والجزيرة الخضراء، وطنجة المدينة- طريفة، اللذين يمثلان 70% من حركة نقل المسافرين بين المغرب وأوروبا، وأكثر من 95% في حركة النقل البحري.

شكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد الوزير.

في إطار التعقيب على جواب السيد الوزير، غادي نعطي الكلمة لفريق التجمع الوطني للأحرار.

تفضل السيد الرئيس.

المستشار السيد كمال صبري:

شكرا السيد الرئيس.

شكرا السيد الوزير المحترم.

فعلا المناظرة الوطنية الأولى، ولما نقول الأولى لازم أننا نسطرو على هاذ الكلمة هاذي، لأن السيد الوزير في الحقيقة هاذي سابقة، رغم أن المغرب عندو واحد التاريخ بحري ولكن ما كانتش شي فرصة اللي يجتمعو فيها جميع المتدخلين - كما قلتو - السيد الوزير، سواء الإدارات العاملة في القطاع البحري ولا في الصادرات، كذلك في الصناعة.

حاولتو من خلال هاذيك المناظرة أنه يكون الاستماع لجميع الناس اللي تيعنيهم الأمر وهذا كان واحد النوع شيء اللي فيه واحد النوع من الحكمة.

فعلا، أنه التصور ديال سيدنا، الله ينصرو، هو خلق هاذ الأسطول البحري وهذا هو الحلم ديالنا كاملين، ما يمكن لو يتحقق إلا إيلا ما كانت واحد الاستشارة - كما قلت - ديال جميع المتدخلين في هاذ القطاع.

وهاذ المناظرة، السيد الوزير، الأشغال ديالها برزت على تعزيز واحد الرؤية واضحة من أجل تعزيز السيادة اللوجيستيكية والقدرة التنافسية الاقتصادية والإدماج الإقليمي للمملكة، لأن كما كنشوفو واحد التنقل ديال واحد المجموعة ديال البضائع اليوم ما بين مختلف المناطق ديال المملكة، وخاصة المناطق الساحلية فهي كتنقل إلا عبر الطرق أو عبر الشاحنات.

فاليوم، عندنا واحد الواجهة بحرية مهمة اللي يمكن لنا من خلال هاذ التصور وهاذ الرؤية اللي اعطاو الإخوان أننا نسهلو التنقل ديال البضائع وديال المنتجات ما بين الجهات.

كذلك، السيد الوزير، اللي كان جد مهم في هاذ المبادرة هو الحضور البارز ديال وفود أجنبية اللي شهدت بالمؤهلات اللي يمكن لها تكون عند بلادنا، وكذلك الموقع الاستراتيجي والجغرافي اللي كيمثلو المغرب ما بين البحر الأبيض المتوسط والمحيط الأطلسي وواحد العدد كذلك كبير ديال البواخر ديال النقل ديال البضائع اللي كتدوز من السواحل المغربية ديالنا واللي غادي تشكل مستقبلا واحد المحطة ديال الوقوف وواحد المحطة ديال المبادلات التجارية اللي هي جد مهمة.

السيد الوزير،

خلال هادوك المداخلات والمناقشات اللي قامو بها الإخوان، كانت واحد المجموعة ديال التصورات اللي خرجت في شكل محاور وهنا لازم أننا نوهو بها، لأن العنصر البشري اخذا واحد القسط مهم في النقاش، وهنا ملي كنتكلمو على هاذ المبادرة ماشي غير السفن، ولكن خلق فرص ديال الشغل اللي هي جد مهمة، اليوم المغرب عندو مؤهلات، عندو واجهات بحرية، عندنا واحد الشباب اليوم اللي يمكن لنا ندمجوه في هاذ القطاع.

ولكن الإدماج ديالو، مشكورة الوزارة ديال النقل واللوجيستيك اللي فكرت على خلق اليوم واحد المؤسسة أو كلية في الواجهة الشمالية، وما يمكن لنا كتزيدو نكررو، ما يمكن يكون عندنا أسطول إلا إيلا ما عندنا واحد العنصر بشري مؤهل، مكون وخاصة اليوم هناك طلب عالمي، بحيث أن المدرسة اليوم ديال (ISEM[1]) مثلا، السيد الوزير، ديال مدينة الدار البيضاء في طريق الجديدة أي فوج كيتخرج وإلا راه كيمشي يخدم في بواخر أجنبية.

اليوم كنظن من خلال هاذ الدراسة وهاذ التوجه اللي غاديين به، السيد الوزير، لازم أننا الأسطول المغربي غادي يفرض واحد الفرص ديال الشغل لهاذ الناس.

وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا.

والآن غادي نعطي الكلمة دائما في إطار النقاش في هاذ السؤال.

الكلمة لفريق الاتحاد العام للشغالين بالمغرب.

تفضل السيد الرئيس.

المستشار السيد المخلول محمد حرمة:

شكرا السيد الرئيس.

إننا فريق الاتحاد العام للشغالين بالمغرب، إذ نؤكد على أهمية الجهود التي تبذلونها، السيد الوزير، في مختلف القطاعات التابعة لوزارتكم والدينامية الكبيرة التي أصبحت تعرفها هذه، بفضل الإصلاحات الهامة التي تقومون بها، والتي انعكست بشكل إيجابي على جودة الخدمات ومستوى التنافسية وتطوير مناخ الاستثمار الذي تعرفه مختلف هذه القطاعات.

فإننا نشيد بتنظيم النسخة الأولى من المناظرة الوطنية للبحرية التي تعكس رؤيتكم الواضحة للنهوض بالقطاع البحري وتعزيز التنافسية في المنظومة البحرية الوطنية، وذلك تنفيذا للتوجيهات الملكية السامية الداعية إلى إحداث أسطول وطني بحري لتعزيز مكانة بلادنا كمحور إقليمي ودولي للربط والتبادل والتعاون بين أوروبا وإفريقيا وفضاء محيط الأطلسي.

إن الإمكانيات الحقيقية لتطوير حضور وطني تنافسي في النقل البحري، كما أكدتها الدراسة الاستراتيجية التي أطلقتموها، السيد الوزير، وكذا الرواج

[1] **I**nstitut **S**upérieur d'**E**tudes **M**aritimes.

الميناءي القياس الذي تسجله بلادنا.

ونظرا لما تتوفر عليه بلادنا من مؤهلات وإمكانيات وتوفرها على حوالي 44 ميناء وموقعها البحري الجيو استراتيجي، يستدعي مزيدا من الجهود لتطوير القطاع البحري الوطني، وتعزيز السيادة اللوجستية لبلادنا، من أجل تعزيز وتمكين اندماجها الإقليمي وامتدادها الأطلسي الإفريقي، وهو ما لا يمكن أن يتم إلا عبر أسطول وطني قوي يرفع العلم المغربي ويشغل كفاءات مغربية.

وفي هذا الإطار، فإننا في الاتحاد العام للشغالين بالمغرب، نؤكد على أهمية طموح بحري وطني، حديث وسيادي، موجه نحو المستقبل، لا يمكن أن يتحقق إلا عن طريق التعبئة الجماعية والإشراك الفعلي والحقيقي لكافة الفاعلين في المجال، بما في ذلك الشغيلة واعتبار هاذ الإضافة إلى أنها مورد بشري، شريك أساسي في أي استراتيجية بحرية ووطنية.

السيد الوزير،

إن بناء اسطول وطني تنافسي لا يمكن فصله عن تطوير منظومة بحرية متكاملة، تضع العنصر البشري البحري، البحار والميكانيكي وعامل الميناء، في قلب هذه المنظومة وإعطائه المكانة التي يستحقها والأخذ بعين الاعتبار ظروف عملهم القاسية والنهوض بأوضاعهم الاجتماعية والمهنية، وتحسين ظروف عملهم في مختلف مواقع العمل والإنتاج وتوفير الحماية الاجتماعية لهم، والنهوض بالسلامة البحرية وتحديث منظومة التكوين والتأهيل وربطها بحاجيات سوق الشغل، والتطورات التي يشهدها القطاع البحري.

شكرا السيد الرئيس.

شكرا السيد الوزير.

<u>السيد رئيس الجلسة:</u>

شكرا، الشكر لك كذلك.

الكلمة للفريق الاستقلالي للوحدة والتعادلية.

تفضل، السيد الرئيس.

<u>المستشار السيد محمد صبحي:</u>

شكرا السيد الرئيس المحترم.

السيد الوزير المحترم،

نشكركم، السيد الوزير المحترم، على البيانات والمعطيات التي جاء بها جوابكم فيما يتعلق ببرنامج وزارتكم لدعم النقل البحري.

وفي ذات السياق، نحيي الدينامية التي يشهدها قطاع النقل بصفة عامة ببلادنا، وهذا مصدر فخر وتقدير بالنسبة لنا في الفريق الاستقلالي للوحدة والتعادلية.

بالنسبة لنا في المغرب، السيد وزير، النقل البحري مسألة حيوية، نحن دولة بتاريخ بحري مجيد، نحن دولة بواجهتين بحريتين، نحن دولة بموقع جغرافي استراتيجي متميز، ونحن كذلك دولة الرهانات الكبرى والأساسية سواء الحضارية أو التنموية، مرتبطة في جزء كبير منها بالنقل البحر، مرتبط بتعزيز السيادة اللوجيستيكية للمملكة وتقليص التبعية للخدمات البحرية الأجنبية.

فتعزيز التنافسية الاقتصادية للمملكة مرتبطة بالنقل البحري، تأمين المبادلات التجارية، مرتبط بالنقل البحري وتعزيز روابط الجالية المغربية المقيمة بالخارج مع وطنها الأم، مرتبطة كذلك بالنقل البحري، كنموذج عملية "مرحبا".

قطاع النقل البحري بات فرصة استثمارية وتنموية مهمة وكبيرة جدا، يجب استثمارها، خاصة في ظل التحولات المتسارعة على المستوى الدولي.

هذه الاعتبارات وأخرى كثيرة، باتت تفرض ضرورة تفعيل سريع لاستراتيجية قوية لدعم النقل البحري، باتت تفرض توفير عرض تحفيزي لتشجيع توطين الصناعة والخدمات المرتبطة بالنقل البحري، باتت تفرض تحفيز الرأسمال الوطني على ولوج قطاع الصناعة والخدمات المرتبطة بالنقل البحري، باتت تفرض توسيع العرض البحري وتحسين ظروف الاستقبال بالموانئ، باتت تفرض كذلك، تعزيز حضور الراية المغربية في سوق النقل البحري الدولي، وتعتبر الأسطول البحري الوطني والرفع من قدرته التنافسية واللوجيستيكية.

الرهان اليوم، السيد الوزير، لا يقتصر على تطوير البنية التحتية الميناءية، التي حققت فيها بلادنا إنجازات كبرى نفخر بها، بل يمتد إلى بناء منظومة بحرية متكاملة، تجعل من النقل البحري رافعة حقيقية للتنمية الاقتصادية والاجتماعية وأداة لتعزيز السيادة الاقتصادية واللوجيستيكية للمملكة.

السيد الوزير،

للأمانة، بعض أرباب النقل الدولي، ديال شاحنات نقل البضائع، وصوني باش نبلغكم المعاناة ديالهم، فيما كيوقع لهم في ميناء الجزيرة الخضراء، أنهم كيبقاو المدة ديال 5 أيام، 6 أيام، كيعانيو من منك بعض السفن، وهذا كيأثر على المداخيل ديالهم ويقدر يعرضهم للإفلاس.

وشكرا السيد الوزير.

<u>السيد رئيس الجلسة:</u>

شكرا.

الكلمة لكم، السيد الوزير، للرد على التعقيبات الثلاث.

<u>السيد وزير النقل واللوجيستيك:</u>

شكرا السيد الرئيس.

شكرا السادة المستشارين المحترمين.

يوم 21 ويوم 22 ماي الماضي كان يوم مشهود بالنسبة لعائلة البحر الكبيرة، التي التأمت أول مرة في تاريخ المملكة، وذلك بمناسبة المناظرة الأولى للنقل البحري والتي كانت تحت الرعاية السامية لجلالة الملك محمد السادس، نصره الله وأيده، تحت شعار "المغرب أمة بحرية صاعدة".

وشكلت هاذ المحطة الوطنية واحد الفضاء ديال التفكير الجماعي والتشاور

حول مستقبل القطاع البحري في سياق يتسم بتحولات متسارعة على المستوى الدولي.

وكذلك انسجاما مع التوجيهات الملكية السامية المتعلقة بتنمية الواجهة الأطلسية للمملكة وتمكين دول الساحل التي لا تمتلك حدودا بحرية من الولوج إلى البحر، وكان ذلك بمناسبة - كما سبق لي أن ذكرت بذلك - بمناسبة خطاب المسيرة الخضراء التي نادى من خلاله صاحب الجلالة بالتفكير في إحداث أسطول بحري قوي وتنافسي.

وعرفت هاذ المناسبة حضور شخصيات قوية، على رأسها الأمين العام ديال المنظمة البحرية الدولية، اللي أثنى كثيرا على السياسة الملكية وعلى التوجه ديال المملكة المغربية الاستراتيجي.

كذلك جميع الفاعلين الاقتصاديين المنتخبين، وكانو 4 ديال النقط اللي رسمو الخارطة أو العصارة ديال التفكير الجماعي واللي تمثلت في:

- الرؤية والحكامة الاستراتيجية البحرية؛
- تحديث المنظومة اللوجيستيكية والصناعية البحرية؛
- محور السلامة البحرية والانتقال الطاقي ومجال التكوين والبحث العلمي والابتكار والتعاون.

فيما يخص المستوى ديال البحث والإلحاح على التمويل، والبحث على جميع الوسائل ديال التمويل، وذلك من خلال تدخل جميع المؤسسات البنكية فيما يخص دعم بناء هذا الأسطول، وتحديث تمويل وضمان خاص بالاستثمارات في السفن، وكذلك اعتماد نظام جبائي ملائم لخصوصيات قطاع النقل البحري، ولا سيما من خلال إرساء نظام الضريبة على الحمولة (la taxe sur le tonnage)، لأنه في العالم (la taxe) أو النظام الجبائي تيكون على حسب الحمولة ديال الباخرات إلا في المملكة المغربية.

وبهاذ المناسبة بغيت باش نتوجه بالشكر الخالص للمجلس ديالكم، ديال مجلس المستشارين، من خلال القانون المالي اللي قدم واحد التعديل ديال إلغاء 10% ديال (la retenue) ديال الباخرات، فلكم الفضل والتاريخ تيسجل لكم هاذ التدخل ديالكم اللي شجع وغادي يشجع - لا محالة - المسألة ديال النقل البحري.

فيما يخص السلامة ديال البحرية والانتقال الطاقي من خلال الدعوة إلى تعزيز قدرات المملكة في مجال مراقبة وتأمين الملاحة البحرية، على الواجهتين الأطلسية وعلى الواجهة ديال البحر الأبيض المتوسط وتطوير مراكز مراقبة جديدة.

كما تعلمون المغرب يتوفر في 2010 تم تدشين مركز ديال المراقبة ديال البحر الأبيض المتوسط في طنجة من طرف جلالة الملك، نصره الله، الآن الوزارة مشتغلة، على أن تعمل واحد المركز ديال المراقبة ديال كل السفن الآتية من جنوب إفريقيا ومن أمريكا الجنوبية، واللي تمر من الكويرة إلى شمال المملكة، المحيط الأطلسي، غادي يكون هاذ (le centre) ما بين طرفاية والعيون، واللي غادي يشمل كل السفن التي تمر لتوفير وتأمين سلامتها، وكذلك بتنسيق تام مع البحرية الملكية.

الجانب ديال التكوين والبحث العلمي والابتكار، الحاجة إلى تكوين حقيقي لأطر ومسيري السفن ديال الغد، اليوم المعهد البحري ديال الدراسات البحرية تتخرج فيه 150 حتى لـ 160، 170 طالب وطالبة سنويا، السوق فقط ديال المملكة المغربية عندو طلب سنوي ديال ما يقارب من 1100، إيلا اخذينا طنجة المتوسط، اخذينا "Marsa Maroc"، اخذينا الوكالة الوطنية ديال الموانئ، هاذو وحدهم ما تقدهومش 700 ديال الطلبة سنويا، إضافة إلى الهجرة، واحنا ما عندناش حتى إشكال.

اليوم تنشتغلو باش تكون واحد الجامعة بحرية تكون على البحر البيض المتوسط، اللي غادي تجي تنفيذا للتعليمات الملكية السامية، وذلك بالاستجابة في الجانب ديال التأطيري الجديد والرقمنة لتخرج هاذ الضباط ديال الغد.

بطبيعة الحال المسألة ديال التمويل اخذات واحد - اسمح ليا السيد الرئيس، سوف أختم - المسألة ديال التمويل تتبقى هي مربط الفرس، لأنه تتأكد على الثقة ديال المؤسسات البنكية والمؤسسات المالية وكذلك الالتزام ديالها، من خلال البناء ديال هاذ الأسطول المغربي، اللي كان في السبعينات كانت عندنا أكثر من 70 باخرة، اليوم أقل من 6 بواخر.

لذلك، سياسة ملكية، الحكومة تلتزم بأن تنفذها، إن شاء الله.

شكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد الوزير.

والآن غادي ننتقلو للسؤالين المواليين حول "عملية مرحبا".

هاذين السؤالين تجمعهما وحدة الموضوع، لهذا غادي نعرضهما دفعة واحدة.

وغادي نبداو مع سؤال فريق الأصالة والمعاصرة لتقديم السؤال.

تفضل السيد الرئيس.

المستشار السيد شيخ احمدو ادبدا:

شكرا السيد الرئيس.

بسم الله الرحمن الرحيم

والصلاة والسلام على أشرف الأنبياء والمرسلين.

نسائلكم، السيد الوزير، عن الإجراءات والتدابير التي تتخذونها لإنجاح عملية مرحبا 2026؟

شكرا.

السيد رئيس الجلسة:

السؤال الثاني لفريق التجمع الوطني للأحرار لتقديم السؤال.

تفضل الرئيس.

المستشار السيد محمد بودس:

شكرا السيد الرئيس.

السيد الوزير،

عن الإجراءات المتخذة لتيسير عملية عودة مغاربة العالم، نسائلكم.

السيد رئيس الجلسة:

الكلمة للسيد الوزير للجواب على السؤالين.

السيد وزير النقل واللوجيستيك:

شكرا السيد الرئيس.

باش نشكر السيدين المستشارين المحترمين ومن خلالهما فريقيهما المحترمين على وضعهما هاذ السؤال، اللي بالفعل تنفيذا للتوجيهات الملكية السامية اللي تترمي إلى العناية الخاصة بأبناء الجالية المغربية المقيمين بالخارج، تولي وزارة النقل واللوجيستيك أهمية خاصة لتيسير عملية رجوع مغاربة العالم، لا سيما خلال موسم العودة الصيفي، اللي تتعتبر واحدة من أكبر العمليات ديال التحرك البشري، تتحرك فيها أكثر من 3.5 مليون ديال المواطنين في فترة لا تتجاوز شهرين، من طبيعة الحال مع جميع الشركاء، مع مؤسسة محمد الخامس للتضامن، مع وزارة الداخلية، الدرك الملكي، الأمن الوطني، الجمارك، الوقاية المدنية وكل المتدخلين لتسهيل هاذ العملية وجعلها أكثر سلاسة.

بطبيعة الحال، الجانب كذلك ديال النقل الجوي تيشمل هاذ العملية، واللي أهم وهي وزارة النقل واللوجيستيك، كتشتغل مع كل هاذ المتدخلين على توفير ما يكفي من البواخر من المغرب إلى إسبانيا، وكذلك إلى إيطاليا وفرنسا.

الأسبوع الماضي تم التدشين ديال واحد المجموعة ديال البواخر من نوع من جيل جديد اللي تصنعت أقل من 6 أشهر، يعني سلمت أقل من 6 أشهر، واللي غادي تعمل واحد الدورة واحد (la rotation) ما بين الموانئ ديال "جينوة"، ديال "مرسيليا"، ديال "سيت" في جنوب فرنسا، وديال "برشلونة"، وغتوصل لطنجة 3 ديال البواخر اللي غيكونو يوصلو الجالية المغربية كل 3 أيام، يعني هذا واحد العرض جديد لفائدة مغاربة العالم.

شكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا.

الكلمة الآن في إطار التعقيب على جواب السيد الوزير.

غادي نعطي الكلمة لفريق الأصالة والمعاصرة.

تفضل.

المستشار السيد شيخ احمدو ادبدا:

شكرا، السيد الوزير، على التوضيحات القيمة التي تفضلتم بتقديمها بخصوص المجهودات التي تقوم بها من أجل مرور عملية مرحبا في أجواء انسيابية عادية.

فكما تعلمون، السيد الوزير، تشير تقديرات هذه السنة إلى حوالي 3.5 ملايين مسافر وحوالي 800.000 مركبة عبر خطوط النقل البحري الرابطة بين الموانئ المغربية والإسبانية، ناهيك عن المطارات، مع احتمال ارتفاع حركة العبور بنسبة 3%، مقارنة بصيف 2025، ما قد يدفع العملية إلى تسجيل أرقام قياسية جديدة في ظل التزايد المستمر لتنقل الجالية المغربية المقيمة بالخارج بين أوروبا والمغرب.

مما يستوجب ضرورة تحسين انسيابية الحركة داخل الموانئ وتقليص فترات الانتظار، إلى جانب تعزيز مواكبة المسافرين المغاربة خلال مختلف مراحل التنقل بين الضفتين، وإعادة تنظيم رحلات البحرية وتوزيعها بين الموانئ المعنية، مع تدبير أفضل للطاقة الاستيعابية وعدد الرحلات، خاصة خلال فترات الذروة التي تعرف ضغطا كبيرا على خطوط الملاحة البحرية وإدخال تحسينات تقنية جديدة للحد من الاكتظاظ.

وبالتوازي، السيد الوزير، مع استعداد مدريد لإطلاق نظام رقمي يتيح التتبع الفوري لحركة العبور وحالة الموانئ والظروف الجوية والحوادث المحتملة على مستوى مضيق جبل طارق.

السيد الوزير المحترم،

صحيح أن العدد الأكبر من الجالية المغربية يدخل عبر الموانئ المغربية بالشمال، لكن هناك أيضا جالية مغربية تدخل أرض الوطن عبر بوابة الكركارات من إفريقيا، وعليه فإن هذه البوابة يجب أن تستفيد أيضا من كل الخدمات الممكنة، خاصة منها الصحية، باحات الاستراحة المجهزة، مواكبة الجالية القادمة من إفريقيا والتي تقطع آلاف الكيلومترات عبر السيارات والشاحنات.

كما أن عددا لا بأس به يأتي عبر بوابة مدينة العيون من "لاس بالماس" من خلال مطار العيون، مما يسبب حالة اكتظاظ كبيرة بهذا المطار.

السيد الوزير المحترم،

فعلا لا يختلف اثنان على أن هناك مجهودات كبيرة وإجراءات متعددة ومواكبة متطورة من طرف مؤسسة محمد الخامس للتضامن التي تقوم بمجهود جبار، ومن واجب باقي القطاعات المعنية القيام بذات الجهد، وفي مقدمتها وزارة النقل ووزارة التجهيز عبر الطريق السيار، الذي يجب أن يكون في أوجه استعداده، خاصة بمحطات الأداء التي في كثير من الأحيان تكون سببا في الاكتظاظ.

وفي الأخير، السيد الوزير المحترم، وفي ظل التحولات العالمية التي يعرفها العالم والتي تزيد كلفة السفر لمغاربة العالم، فإننا نثمن الإجراءات المتعددة التي اتخذتها إدارة الجمارك، وندعو الشركات الوطنية إلى التحلي بروح المسؤولية والمواطنة وعدم استغلال الوضع للرفع من أسعار التذاكر، وبالتالي المساهمة في رفع تكاليف رحلات مغاربة العالم.

شكرا السيد الرئيس، السيد الوزير.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد المستشار المحترم.

الكلمة لفريق التجمع الوطني للأحرار.

تفضل.

المستشار السيد محمد بودس:

شكرا السيد الرئيس.

تفاعلا مع جوابكم القيم، السيد الوزير، الذي تضمن جملة من التوضيحات المهمة بخصوص موضوع سؤالنا التي نعتبرها جد مهمة، تعكس بجدية تعاطي الحكومة مع مغاربة العالم، من خلال تنزيلها المحكم للتوجيهات الملكية الرامية إلى تجويد الخدمات الموجهة لتعزيز صلة الوصل بأرض الوطن.

ومما لا شك فيه أن الجالية المغربية تلعب أدوارا مهمة في دعم المشروع التنموي ببلادنا، لذلك ينبغي ألا يقتصر التعامل معها بمنطق التعامل الظرفي والمناسباتي، وإنما يجب اعتماد مقاربة بنيوية لمنظومة الاستهداف، تكون قادرة على تجاوز كل الإشكاليات المطروحة المتعلقة بقدرة أفراد جاليتنا على تحمل تكاليف السفر، خصوصا مع الارتفاع المتواصل الذي تعرفه أسعار تذاكر الطيران والعبور البحري خلال موسم عودتهم لقضاء العطلة الصيفية.

السيد الوزير المحترم،

نطالبكم بأن يكون هذا الموسم موسما للقطع مع كل المشاهد المتكررة للارتفاعات الصاروخية التي تعرفها أسعار تذاكر العبور، وتحسين شروط السفر لفائدة مغاربة العالم، لتفادي حركة الضغط التي تشهدها المحطات البحرية والجوية المغربية.

وفي هذا الإطار، نطالبكم مرة أخرى، السيد الوزير، بفتح مطار تازة لاستقبال مغاربة العالم من أجل تسهيل الربط بينهم وموطنهم الأصلي، خصوصا أن أكثر من 60.000 من أفراد الجالية المنحدرين من المنطقة يضطرون للنزول في المحطات الجوية البعيدة عن المدينة، لأنه لا يعقل ألا يتم توظيفه في عملية "مرحبا"، خصوصا أمام ما تعرفه المطارات من ازدحام داخل المحطات الجوية، علما أن هذا المطار قائم الذات، وقد سبق له أن استقبل مجموعة من الطائرات بمناسبة الزيارات الملكية للإقليم.

أمل الجالية فيكم، السيد الوزير، في التعجيل بفتح هاذ المرفق الحيوي أمام حركة النقل الجوي ببلادنا، من أجل ترسيخ روابط الانتماء مع جذورهم، ولكي يتمكن أفراد جاليتنا المغربية من زيارة أقاربهم بشكل منتظم وعلى مدار السنة.

شكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا.

الكلمة لكم، السيد الوزير، للرد على التعقيبين.

السيد وزير النقل واللوجيستيك:

شكرا السيد الرئيس.

الحقيقة، المسألة ديال التذاكر ديال النقل البحري وكذلك الجوي يخضع للمسألة ديال العرض والطلب، ولكن غنبدا بالنقل البحري.

العرض اللي مهم أن وزارة النقل واللوجيستيك، في إطار مسؤوليتها تقوم بتوفير أكبر عدد من البواخر، سواء بالتعاقد مع الشركات اللي عندها واحد السمعة وعندها أسطول اللي هو متواجد في كل الموانئ اللي محط طلب ديال الجالية المغربية، الحسيمة، الناظور، طنجة المتوسط، طنجة، على أساس الطلب اللي ما كيخليش الأثمنة تكون طالعة بزاف.

وذلك من خلال إيلا اخذينا بعين الاعتبار المقارنة ديال سنة 2025 اللي سافر فيها أكثر من 3.5 مليون مغربي مهاجر، وكذلك أكثر من 700.000 عربة، بزيادة ديال 7% مقارنة مع 2024، فواحد الظروف اللي هي حسنة، علاش؟

لأنه كان التزام بالحجز المبكر (la réservation précoce) لأنه هي اللي كتفادى الاكتظاظ، لأنه أي مسافر كما كيحجز في الطائرة كيعرف بأنه عندو طائرة ديالو في الساعة الفلانية في الوقت ديال الفلاني كياخذ الاحتياط ديالو وكيجي لـ (parking) أو لا كيحطو واحد النوع ديال النقل وكيدير (la procédure) كذلك (le bateau) خص تكون (la réservation au préalable) باش ماشي يجي المسافر حتى يوصل للمرسى وكيزدحم مع ناس اللي عندهم (les réservations) ديالهم.

فيما يخص النقل الجوي تم الترخيص لموسم 2026، أكثر من 58 شركة طيران اللي غادي تؤمن 2403 ديال الرحلات أسبوعيا منتظمة، تربط المغرب بـ 160 مطار دولي في 61 بلد، وهو ما يمثل ارتفاع ديال 55% من عدد الرحلات الأسبوعية مقارنة مع صيف 2025.

بطبيعة الحال، المكتب الوطني للمطارات ووزارة النقل، وزارة الداخلية، الدرك الملكي، القوات المساعدة، الجمارك، الكل مجند لهاذ العملية، ومن طبيعة الحال مؤسسة محمد الخامس للتضامن، الكل مجند لهاذ العملية، تحت التوجيهات الملكية السامية، لإنجاحها، كما نجحت السنة الماضية ونجحت فالسنوات الماضية، إن شاء الله غادي تنجح هاذ السنة.

اللي مهم، وهو اليوم، فيما يخص السؤال ديالكم، كما تعلمون منذ 2006 المغرب نهج السياسة ديال السماء المفتوحة، وبما يسمى بـ (Open Sky).

(Open Sky) كيفتح المجال جميع الطيران، بالخصوص الطيران المنخفض التكلفة، أي (low cost) أنه يجي من واحد العدد ديال البلدان للمغرب، ومن المغرب لتلك البلدان، والارتفاع ديال العدد ديال المستعملين ديال هاذ النوع وسيلة ديال النقل، كتدل على النجاح ديالو.

إذن، المسافر عندو الاختيار ما بين الشركات الوطنية، ما بين شركات منخفظة الثمن، اللي مهم وهو الحكومة والوزارة تقوم بتوفير الجو العام اللي

يكون العرض متوفر وكبير أمام المسافرين.

شكرا جزيلا.

السيد رئيس الجلسة:

السؤال السادس موضوعه "مشاكل مقاولات كراء السيارات".

هذا السؤال من فريق الاتحاد العام لمقاولات المغرب.

تفضل، السيد الرئيس.

تفضل، لطرح السؤال.

المستشار السيد محمد عزيز بوسلخن:

بسم الله الرحمن الرحيم.

السيد الرئيس المحترم،

السيد الوزير المحترم،

حضرات السيدات والسادة المستشارون،

إن المغرب اليوم في ظل الرؤية المتبصرة لصاحب الجلالة، نصره الله، يراهن على جاذبية استثمارية قوية، وعلى مواعيد عالمية كبرى، وعلى رأسها مونديال 2030.

وفي هذا السياق، السيد الوزير، لا يمكننا التعامل مع قطاع كراء السيارات كنشاط ثانوي، بل كصناعة خدماتية، تساهم مباشرة في القيمة المضافة للسياحة الوطنية.

لكن، السيد الوزير، هذا القطاع يعاني حالة من التشتت المقاولاتي، فعندما نتحدث عن 12 ألف وكالة أغلبها يشتغل في إطار غير مهيكل، وأسطول سيارات محدود، فنحن لا نتحدث عن دينامية استثمارية، بل إننا أمام سوق مشتت، يؤدي إلى خفض الجودة وتعميق المنافسة غير الشريفة وإضعاف المقاولات المهيكلة التي تستثمر وتحترم المعايير.

لذا، نسائلكم، السيد الوزير، عن استراتيجية وزارتكم لإصلاح هذا القطاع.

وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

السيد الوزير، الكلمة لكم.

السيد وزير النقل واللوجيستيك:

شكرا السيد الرئيس.

شكرا السيد المستشار المحترم، ومن خلالكم أشكر فريق الاتحاد العام لمقاولات المغرب على وضع هذا السؤال.

بغيت باش نذكر السيد المستشار المحترم، على الانتقال ديال الحظيرة ديال السيارات وكذلك الوكالات العاملة بقطاع كراء السيارات، فقط مقارنة بين 2018 و2026، من 7186 وكالة بحظيرة ديال 102.000 ديال السيارات سنة 2018، 2026 وصلات 12.000 وكالة، 220.000 مركبة، أي بزيادة بلغت 66% بالنسبة للمقاولات وزيادة ديال 112% بالنسبة لحظيرة المركبات، هذا الرقم من طبيعة الحال، كيبين بوضوح على التطور الكبير.

بغيت باش نأكد لكم أنه هاذ القانون اللي أو لا المسطرة اللي كانت تتنظم هاذ الحرفة كانت معمول بها منذ سنة 1997، وما عمر كان حتى شي مسؤول سياسي ديال النقل اللي قدر يحرك هذاك الشي، كان عندنا اجتماع في 15 أبريل 2024 مع جميع الشركاء بكل الأحجام الكبيرة والصغيرة، واللي وصلنا معهم واحد الاتفاق اللي توقع واللي كانو فرحانين به، وكان محط إجماع ديالهم وكنتم ممثلين فيه، واللي غير تأطير شروط الولوج والبقاء في القطاع عبر اعتماد معايير موضوعية تشمل:

شرط الشرف والقدرة المالية والأهلية المهنية، الرفع الأدنى لأسطول المركبات من 5 إلى 7، حيث أنه قبل كانو تيطلبو 10، تنويع العرض وتوسيع نطاق المركبات المعدة للكراء، من خلال إدراج أصناف جديدة، اللي كانت الوزارة تترفضها، وكذلك تحديد مدة استغلال المركبات حسب نوع المحرك بما يضمن شروط السلامة وجودة الخدمة وتأطير إدماج المركبات المستعملة وفق شروط محددة.

تبسيط المساطر الإدارية، هذا مهم لتسهيل الإجراءات لفائدة المرتفقين والتنصيص على فترة انتقالية لتمكين المهنيين المزاولين اللي كانو قبل واللي كانو أكثر من 10.000 وكالة، اللي الآن أكثر 99% ديالهم استجابو.

وكذلك الوزارة التزمت وبدات تتشتغل في مستوى المنظومة المعلوماتية للخدمات عن بعد، (téléservice) اللي ما بقاش المرتفق خص يمشي للوزارة المندوبية الإقليمية أو لا الجهوية ولا يرجع للمستوى المركزي باش ياخذ هاذيك (la feuille de route)ولى تيطليشارجيها وتيجي مرة في خمسة سنين إلى بغى باش يبيع، قبل كان وقت ما غادي يتحرك خص هاذ الورقة.

فاليوم، تنعتبر بأنه هاذوك الطلبات ديال هاذ الفئة استجبنا لهم، ونحن دائما في إطار الحوار مع كل الفاعلين في النقل، سواء النقل الطرقي، نقل البضائع، النقل ديال هاذ السيارات ديال الإيجار، احنا منفتحين نستمعو لهم.

شكرا جزيلا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا.

الكلمة لكم السيد المستشار المحترم.

المستشار السيد محمد عزيز بوسلخن:

السيد الوزير المحترم،

نشكركم على إجابتكم وعلى التوضيحات اللي زودتونا بها، السيد الوزير، والذي تعكس إدراك الوزارة راهنية هذا الملف لكن من منظور مقاولاتي بحت.

وبناء على المعطيات التي يقدمها لنا المهنيون، فإننا نرى أن التشخيص الحالي يحتاج إلى الانتقال من منطق الرصد الإداري إلى الإصلاح الهيكلي، وهذا ما تقومون به السيد الوزير.

لذلك، ومن أجل تحقيق الاستثمار المسؤول الذي ننشده، نؤكد على النقط التالية:

- أولا، تحقيق الأمن القانوني: إن هذا القطاع، نعم السيد الوزير، يحتاج إلى إطار قانوني متكامل، يحمي استثماراته ويحدد الحقوق والواجبات بوضوح، وليس فقط الاكتفاء بدفاتر التحملات كتدبير إداري مؤقت؛

- ثانيا، معالجة الإغراق في العرض: إن الاستثمار في القطاع يحتاج إلى رؤية قائمة على خلق القيمة توفر استدامة المقاولات والتنافسية الشريفة، وليس فقط الاكتفاء بزيادة عدد الرخص؛

لذا نطالب بداية بدعم المقاولات القائمة قصد إعادة الهيكلة والنمو ثم عقلنة منح الرخص الجديدة.

- ثالثا، محاربة القطاع غير المهيكل:

السيد الوزير،

إن القطاع يحتاج إلى قاعدة بيانات دقيقة ومحينة، توفر رؤية واقعية وتدبيرا عقلانيا، وليس فقط الاكتفاء بالمعطيات التقريبية.

لذا نطالب بإطلاق إحصاء وطني شامل ورقمنة كاملة لأسطول السيارات المكرية والوكالات النشيطة لمحاربة القطاع غير المهيكل وحماية الاقتصاد الوطني.

ومعالجة المساطر المعقدة في رخص السير ومواعيد الفحص التقني، وهو ما يشكل كلفة ترهق كاهل المستثمر.

ختاما، السيد الوزير، نؤكد أن المهني هو الشريك الأساسي في هذا الإصلاح، وهذا ما قمتم به ونتطلع في مقاربة تشاركية تفضي إلى خارطة طريق واضحة تجعل من قطاع كراء السيارات رافعة حقيقية للتنمية السياحية في أفق 2030 وما بعده.

والسلام عليكم.

وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا.

السؤال السابع لمجموعة الكونفدرالية الديمقراطية للشغل حول "الحوار الاجتماعي القطاعي"، فليتفضل السيد المستشار المحترم.

تفضل السي..

المستشار السيد خليهن الكرش:

شكرا السيد الرئيس.

السيد الوزير،

يعتبر الحوار الاجتماعي من أسس البناء الديمقراطي الحقيقي، كما أن جديته ومصداقيته مرتبطة بمدى مأسسته وبالنتائج التي تنبثق عنه، والتي يجب أن تقدم أجوبة عملية وأثر ملموسا على الأوضاع الاجتماعية والمادية والمهنية للشغيلة.

ومن هذا المنطلق نسائلكم، السيد الوزير، حول الحوار الاجتماعي القطاعي وآفاق تفعيله؟

السيد رئيس الجلسة:

الكلمة لكم، السيد الوزير، للإجابة على السؤال.

السيد وزير النقل واللوجيستيك:

شكرا السيد المستشار، ومن خلالكم مجموعة الكونفدرالية الديمقراطية للشغل.

بالفعل عملت الوزارة في إطار وعيها بالأهمية الاستراتيجية للحوار الاجتماعي، باعتباره ركيزة أساسية لترسيخ مبدأ التشاور والتعاون مع كل الشركاء الاجتماعيين وتحسين الوضعية للعاملين بالقطاع، وذلك من خلال تنظيم عدة جلسات حوارية مع الشركاء الاجتماعيين داخل القطاع، تم خلالها معالجة عدد من المطالب والمقترحات المرتبطة بموظفي الوزارة أو الموظفين الملحقين وموظفي المعهد العالي للدراسات البحرية، وذلك في إطار تفعيل مضامين الاتفاق الوطني للحوار الاجتماعي المؤرخ بـ 30 أبريل 2022.

وتنفيذا لمنشور السيد رئيس الحكومة، في هذا الإطار، ترأست شخصيا اجتماعان على الصعيد المركزي بتاريخ 23 أبريل، كما تم على مستوى الكتابة العامة عقد اجتماعين بين الجامعة الوطنية للتجهيز والنقل واللوجيستيك والماء التابعة للاتحاد العام للشغالين، النقابة الوطنية لقطاع الأشغال العمومية الكونفدرالية الديمقراطية للشغل، النقابة الوطنية لموظفي وموظفات وزارة التجهيز النقل التابعة للاتحاد المغربي للشغل، كذلك (l'UNMT[2])، فضلا عن عدة اجتماعات مع جميع النقابات التي تطلب اجتماعات، فنحن أبوابنا مفتوحة كما هو معروف علينا.

شكرا السيد الرئيس.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا.

في إطار التعقيب الكلمة لكم السيد المستشار.

المستشار السيد خليهن الكرش:

شكرا السيد الوزير.

نسجل بكل أسف شديد عن انعدام الحوار بقطاعكم لدرجة أن كنعتبروه يكون منعدما، وهو ما يعكس غياب رؤية واضحة ومسؤولة لتدبير هذا

[2] **U**nion **N**ational du **T**ravail au Maroc.

القطاع الحيوي، فكيف يستقيم الحديث عن حوار اجتماعي حقيقي والوزارة لا تعترف بنتائج الانتخابات المهنية لسنة 2021، حيث تم اللجوء إلى اللجان الثلاثية للبت في ملفات الترقية بالاختيار، التي تراكمت وعرفت تأخرا كبيرا في خرق سافر لمقتضيات القانونية والتنظيمية الجاري بها العمل.

إن غياب تمثيلية اللجان الثنائية بقطاع النقل بسبب الهندسة الحكومية الجديدة التي فصلت قطاع النقل عن التجهيز والماء، مما يفرض إعادة انتخابات لإنصاف شغيلة قطاع النقل، وهو ما التزمت به، السيد الوزير، في اللقاء اليتيم الوحيد الذي جمعكم بالفرقاء الاجتماعيين، ولهذا نتساءل عن الأسباب الحقيقية وراء هذا التواطؤ ولصالح من؟

السيد الوزير،

إن سياسة الارتجال في معالجة المطالب وعدم الاهتمام بالعنصر البشري الذي هو الثروة الحقيقية لأي إدارة أو مؤسسة ولن تؤدي إلا إلى مزيد من الاحتقان وما شهدته الوزارة في شهر أبريل من احتجاجات وإضرابات الذي ينافي خطابكم، السيد الوزير، ليس إلا نتيجة مباشرة لعدم وفائكم بالتزاماتكم السابقة، وعلى رأسها إخراج النظام الأساسي الخاص بموظفي وموظفات وزارة النقل واللوجيستيك، إسوة بباقي القطاعات ومراجعة التعويضات الجزافية بما يضمن صون القدرة الشرائية أمام الارتفاع المهول للأسعار وحلحلة كل المشاكل العالقة التي تعيشها المصالح الترابية.

وبالانتقال من وضع مقلق بالوكالة الوطنية للسلامة الطرقية التي لم ترد في جوابكم، فإن حجم التذمر والاستياء السائد في أوساط مستخدميها، يعكس النجاح الكبير للإضراب الأخير في شهر أبريل بمختلف المصالح ومراكز تسجيل السيارات، هذا الاحتقان الناتج عن استمرار الوكالة في تأجيل تعديل نظامها الأساسي رغم الأدوار الاستراتيجية لمواردها البشرية.

كما نستغرب استمرار التباين الحاد في منظومة الأجور والتعويضات داخل الوكالة، حيث استفادت فئة من المسؤولين في إطار التعاقد من زيادات هامة، في مقابل إقصاء باقي المستخدمين، بمن فيهم رؤساء المصالح الذين يتحملون مسؤوليات جسيمة، دون أي تحفيز مادي منصف.

وفي الوقت الذي تستمر فيه هذه المماطلة، نجد وكالات أخرى تستفيد من امتيازات اجتماعية ومادية متعددة كإحداث جمعيات للأعمال الاجتماعية وتحسين الأجور، فأين هو مبدأ الإنصاف وتكافؤ الفرص؟ وما هي إجراءاتكم لرفع هذا الحيف؟

وفي الختام، نؤكد أن النقابة الوطنية لقطاعات الأشغال العمومية المنضوية تحت لواء الكونفدرالية الديمقراطية للشغل هي النقابة الأكثر تمثيلية بالوكالة بناء على نتائج الانتخابات المهنية، ومن تم نطالبكم بتصحيح وضعية تمثيليتها داخل المجلس الإداري للوكالة عبر تمكينها من مقعدين مستحقين بقوة القانون والشرعية الانتخابية.

ونتمناو، السيد الوزير، أن كلامنا ما يمشيش في السراب، علاش؟ لأن تكلمنا على (SNTL[3]) مرات عدة فهاذ المؤسسة المحترمة وما كانتش حتى نتيجة.

السيد الرئيس،

احنا راه الوزير زدتيه دقيقة، في دقيقة، في دقيقة، احنا راه وقفتينا في 10، دابا أنت خصنا معك نطالبو الإنصاف.

السيد رئيس الجلسة:

لما كنزيد الوزير، كنزيد المستشارين، ولكن أنت دابا مازال الوزير ما جاوبش، تفضل السيد الوزير.

السيد وزير النقل واللوجيستيك:

شكرا السيد الرئيس.

شكرا السيد المستشار المحترم.

في الحقيقة، السيد المستشار المحترم، اللي سمعك وسمع الوقفات يقول واش كولشي واقف؟ احنا كنتكلمو بواحد الموضوعية وبمسؤولية اللي ملتزمين بها، الهندسة الحكومية اللي فصلت وزارة النقل واللوجيستيك عن وزارة التجهيز والماء ليست وليدة اليوم بطبيعة الحال (le statut) ديال الموظفين منذ اليوم الأول عن تعييني راه كنجلس مع جميع التمثيليات النقابية وهوما عايشين معنا هاذ الإشكال ودعيناهم للتفكير جماعيا في إيجاد..

أنا بالأمس وقعت على الخلق ديال المنظومة ديال التمثيلية ديال الموظفين ديال وزارة النقل واللوجيستيك باش نشوفو من دابا كيفاش خصها تفرق على اللي مع وزارة التجهيز والنقل، ولكن الأغلبية ديال الموظفين ما بغاوش، واش غادي نجي نفرض عليهم؟ "وأمرهم شورى بينهم".

ولكن الأمور اللي هي مهمة واللي تتكلمو عليها الباب ديال الحوار وديال النقاش مع جميع المنظمات النقابية، هو راه مفتوح أمام الجميع، وهذا حقهم، وكذلك واجب على الوزارة باش تقوم بذلك.

شكرا جزيلا.

السيد رئيس الجلسة:

السؤال الثامن للفريق الحركي الموضوع ديال السؤال "حيثيات وملابسات الزيادة في علو جدار مطار الداخلة"، فليتفضل السيد الرئيس يحفظه.

المستشار السيد يحفظه بنمبارك:

شكرا السيد الرئيس المحترم.

السيد الوزير المحترم،

السيدات والسادة المستشارين المحترمين،

عن حيثيات وملابسات الزيادة في جدار مطار الداخلة والتدابير المتخذة

[3] **S**ociété **N**ationale du **T**ransport et de la **L**ogistique.

لتصحيح الوضعية، نسائلكم السيد الوزير المحترم؟

السيد رئيس الجلسة:

الكلمة لكم السيد الوزير.

السيد وزير النقل واللوجيستيك:

شكرا السيد الرئيس.

السيد المستشار، ومن خلالك أشكر الفريق الحركي على وضع هذا السؤال.

في الحقيقة مطار الداخلة، انطلقت فيه واحد الأشغال اللي كتهم الارتفاع ديال العلو ديال هاذ الحائط اللي كيدور بالمطار ديال الداخلة، 3 ديال الأمتار، وكذلك التغيير ديال (le siège) هذاك الشبكة اللي كتمنع من الدخول ديال أي حد للمطار، وذلك جا أولا، في إطار احترام ديال المعايير الدولية ديال المنظمة الدولية ديال الطيران، اللي هي الوصي، اللي عندها معايير ديال تسييج ديال كل المطارات ديال العالم وكذلك ديال المغرب.

أي مطار اللي كياخذ (l'accréditation) باش يهبطو فيه الطائرات ويطلعو، عندو واحد العدد ديال المعايير ديال السلامة، ديال بشحال خص يتباع هاذ الوقود (الكيروسين) من البلاصة ديال الشحن، شحال خص يكون فالعرض ديال المدرج ديال الهبوط، شحال خص يكون فيه، لأنه أي مطار عندو (un classement, classe A, classe B, classe C) المطار ديال الداخلة مرشح باش يتوسع، باش أولا (le tarmac) ديالو يقدر يستقبل على الأقل 3 دالمرات ديال الطائرات اللي فيه اليوم.

ولكن المعايير ديال السلامة، هاذي معايير (standard) ماشي كيجي شي واحد كترشق ليه حتى لصباح وكيجي يبغي يدير.. هاذو معايير اللي كتلزمها المنظمة الدولية ديال الطيران، اللي كتضمن السلامة، لأنه المدرج ديال أي طائرة غتقلع، خص يكون واحد (la clôture étanche) ما يكون فيها لا حيوان ولا بشر، خص تكون ضمانة.

إضافة لأكثر من ذلك أنه تم التجهيز ديالو اليوم بكاميرات (infrarouge) اللي كتشتغل يعني بالأشعة الحرارية اللي كتعطي إنذار ديال تحرك ديال أي حد كسائر المطارات.

شكرا السيد المستشار.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا.

الكلمة لكم السيد الرئيس.

المستشار السيد يحفظه بنمبارك:

شكرا السيد الرئيس المحترم.

نود في البداية أن نشكركم على جوابكم السيد الوزير المحترم، والجواب غير مقنع.

السيد الوزير المحترم،

نحن لا نتكلم على السلامة، ولا نتكلم على المعايير الدولية، السلامة كاينة، الأمن كاين، نحن سؤالنا، السيد الوزير، في الفريق الحركي واضح، وهو الزيادة في علو جدار مدينة الداخلة، هاذ الجدار وهو ما مشيتوش (les architectes)، ما دروش (la conception) اللي هي خصها تدار، دارو إضافة بعض الأحجار ودارو من فوق منها الزيادة بعض الأسلاك الكهربائية، إذن نتكلم غير عن تشويه المنظر ديال مدينة الداخلة.

وفي هذا الإطار وتفاعلا معكم، السيد الوزير المحترم، نسجل الملاحظات والاقتراحات التالية:

أولا، نسجل، السيد الوزير، أن طرح وضعية الرفع المشوه في جدار مطار الداخلة يستمد أهميته من كونه يهم منشأة استراتيجية في قلب المدينة، والتي جاءت مبادرة المكتب الوطني للمطارات بزيادة في علو جدارها بحوالي سنتيمترات، ووضع أسلاك شائكة فوقه لتشويه الهوية المعمارية لهذا المرفق الحيوي، وتخدش جمالية مظهره الخارجي؛

ثانيا، على هذا الأساس، وإذ نتطلع، السيد الوزير، إلى التدخل المستعجل لتصحيح الوضع، فإننا نعتبر كذلك أن طرح هذا الإشكال الهندسي هو مناسبة للتنويه بالتحول التنموي الكبير وبالتطور النوعي والشامل والمتواصل، الذي تعرفه البنية التحتية لمدينة الداخلة، لؤلؤة الجنوب وجوهرة الصحراء المغربية، وذلك بفضل الرؤية الاستراتيجية لصاحب الجلالة والمهابة، الملك محمد السادس نصره الله، ملهم مسيرة الوفاء والنماء ومبدع النموذج التنموي للأقاليم الجنوبية.

وفي نفس السياق، وبكل موضوعية، نشيد بالمجهودات الجبارة والمكثفة للسلطات الولائية والإقليمية والمحلية وعلى رأسها السيد والي الجهة المحترم، في إحداث هذا التحول التنموي الاستراتيجي، الذي جعل من مدينة الداخلة ورشا تنمويا مفتوحا، وذا جاذبية استثمارية غير مسبوقة؛

ثالثا، صلة لما سبق، نجدد السيد الوزير، طلبنا بمواصلة الجهود للرفع من رحلات الطيران من وإلى الداخلة داخل الوطن وخارجه وتنويع العروض وتوزيع مجال المنافسة.

ختاما، واستحضارا للأفق التنموي لجهة الداخلة - واد الذهب، نقترح التفكير في تشييد مطار دولي كبير بالجهة، لمواكبة هذا المستقبل التنموي الواعد والمؤكد.

السيد الوزير المحترم،

تشييد ديال القاعة الجديدة اللي غادي يكون، القاعة بغيناها، السيد الوزير، تكون خاصة للرحلات الدولية بجانب القاعة اللي هي حالية للرحلات الوطنية، لأنه قاعة واحدة بعض الأحيان تتزامن مع رحلتين جويتين، ويكون اكتظاظ كبير.

وفي هذا الإطار، وهذه مناسبة لا بد أن نوجه ونشيد بتحية إجلال

وتقدير لرجال ونساء الأمن الوطني بمختلف رتبهم العاملين بالمطار، على العمل الكبير المقدم من طرفهم للعابرين في جو من الاحترام والتقدير.

وشكرا السيد الرئيس.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا.

السيد الوزير،

عندك 54 ثانية زايدة على الوقت المخصص لك، هذا باش نحترمو التوازن بين السلطتين في الكلام.

تفضل، السيد الوزير.

السيد وزير النقل واللوجيستيك:

شكرا السيد الرئيس.

السيد المستشار المحترم.

كنعرف المعزة ديال الداخلة على سيدنا الله ينصرو وعلى جميع المغاربة.

مطار الداخلة فـ 2016 سافرت فيه 150 ألف مسافر، السنة الماضية وصلات 360 ألف، مرشح هاذ المطار لأربع سنوات، أنه يوصل مليون مسافر، من تم كولشي هاذ الشي اللي تكلمت عليه ديال التوسيع ديال كل منظومة الاستقبال من قاعات الاستقبال، من توسيع ديال المدرج ديال الوقوف ديال الطائرات، كذلك، الجانب اللي تكلمنا عليه ديال السلامة.

أنا غادي نبعث شخصيا بلجنة توفد وتشوف الملاحظة ديالكم هناك في الداخلة، وإيلا كاين أي حاجة اللي ثبتات أنها كتشوه الجمالية وما كتناسقش مع الجمالية ديال المدينة، كن على يقين أنها سوف يعني نرجعو الأمور كما هي.

ولكن الداخلة عندها مستقبل كبير، والنقل بواسطة الطائرة لعب واحد الدور كبير فيما يخص التنمية الاقتصادية والسياحية والاجتماعية ديال الداخلة، وكذلك الربط ديالها إن شاء الله، من حيث غادي يتفتح ميناء ديال الداخلة الأطلسي، كون على يقين أنه العدد اللي كيزور الداخلة غادي يتضاعف مرات ومرات، لذلك لازم ما نكونو جميعا مهيئين لذلك الموعد.

شكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا.

السؤال السابع لفريق التجمع الوطني للأحرار، الموضوع ديال السؤال "وضعية مراكز الفحص التقني للعربات".

تفضل، السيد المستشار المحترم.

المستشار السيد كمال بن خالد:

شكرا السيد الرئيس.

السيد الوزير المحترم،

عن وضعية مراكز الفحص التقني للعربات، نسائلكم؟

السيد رئيس الجلسة:

الكلمة للسيد الوزير للإجابة على السؤال.

السيد وزير النقل واللوجيستيك:

شكرا السيد الرئيس.

شكرا السيد المستشار.

السيد المستشار المحترم،

سؤال عريض وطويل فالتاريخ، بغيتي تسولني على الوضعية، واش الوضعية الحالية؟ ولا أش بغينا فيها غدا؟

هاذ المراكز أول مراكز تنشأت، 11 مركز ديال المراقبة سنة 1958 موزعة على المدن الكبرى، كانت تابعة لمصلحة النقل، آنذاك ما كانتش وزارة النقل فالحكومة ديال السي أحمد بلافريج.

سنة 2003 تحولات إلى 31، فـ 2005 قررت الوزارة تنفيذا للخطة الاستراتيجية المستعجلة المتكاملة، بالزيادة فهاذ المراكز، 2005 تنشأ المركز ديال (CNEH[4])، 2007 تم منح تراخيص بفتح واستغلال المراكز لشركات منظمين في إطار شبكات، 2016 أول مرة كيتم المنافسة لترخيص بفتح واستغلال 192 مركزا للمراقبة التقنية.

شكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا.

الكلمة لكم السيد المستشار المحترم.

المستشار السيد كمال بن خالد:

شكرا السيد الوزير على الإجابة، رغم أنها - كيف قلت - السؤال كبير والإجابة كنا كنتسناوها تكون أكثر من هكا، ولكن على العموم.

احنا ما كنساوش الدور المحوري لهاذ المؤسسات، وكنشيدو بالجهود اللي كتقومو بها السيد الوزير، واللي كتقوم بها الحكومة معكم، لتحسين الدور ديالها وضمان السلامة ديال الأسطول، لأنه السلامة الطرقية عندها علاقة كبيرة بهاذ المراكز ديال الفحص.

وفهاذ الإطار، السيد الوزير، كندعيو بأنه يكون واحد الحوار مع الجامعة ديال هاذ المؤسسات، حوار يكون مفتوح ويكون مستمر، باش يمكن يتناقشو فيه جميع المشاكل والانتظارات ديال هاذ المراكز هاذي.

وكندعيو أولا، للرقمنة اللي انتوما خدامين عليها، السيد الوزير، ليكون شوية دالإسراع في هاذ الرقمنة ديال هاذ الخدمات، واعتماد أنظمة معلوماتية

[4] Centre **N**ational d'**E**ssais et d'**H**omologation.

مندمجة لتعزيز الشفافية وتبسيط المساطر، وتفعيل أنظمة الحجز المسبق عبر الأنترنيت، لأن كيكون شوية دالاكتظاظ باش نقلصو ذيك المدة ديال الانتظار داخل هاذ المراكز.

وفي نفس الوقت تحيين دفتر التحملات بغرض إدماج التكنولوجيا الحديثة، وكذلك مراجعة دورية المراقبة، واعتماد إلزامية المراقبة التقنية ابتداء من 3 سنوات، السيد الوزير، عوض 5 سنوات، لأن كنشوفو الحالة السيئة لبعض العربات من بعد ثلاث سنوات، وإلزامية المراقبة التقنية فعوض سنة لـ 6 أشهر على العربات اللي كتجاوز واحد 10 سنين، لأن هي اللي كتشكل الخطر الكبير داخل الطرقات بالمملكة.

وفي نفس الوقت، كنطالبو بإلزامية المراقبة التقنية على الدرجات النارية بجميع الأنواع ديالها، لأن الدراجات النارية كما كتعرفو، السيد الوزير، في بعض المدن، راه هي الرقم واحد فحوادث السير، ناخذو على سبيل المثال مدينة مراكش، أنه المراقبة كتكون على بعض النوع من الدراجات بخلاف واحد النوع آخر غير ملزم بهاذ المراقبة، هنا إيلا وسعنا هاذ المراقبة غادي يكون أحسن، باش ننقصو شوية من هاذ الحوادث.

وفي نفس الوقت، خصنا نواكبو المستثمرين بالتكوين المستمر، خاصة فمجال السيارات الكهربائية الحديثة، وهذا، لأنه هاذي كلها أمور دخيلة على هاذ المراكز، خصها تكوين مستمر، السيد الوزير.

وكنأكدو هنا، السيد الوزير، بأن هاذ المقترحات من شأنها أن تساعد على تجاوز التحديات وكتجاوب مع المطالب الاقتصادية والاجتماعية ديال المهنيين.

وفي الأخير، لإنجاح هاذ المراكز، نؤكد، السيد الوزير، على ضرورة التنبيه إلى ارتفاع قيمة الاستثمارات والتكاليف التشغيلية مقابل محدودية المداخيل.

كما كتعرفو، السيد الوزير، بأنه التسعيرة ديال هاذ المراكز يمكن 20 عام هاذي ما تبدلاتش، باقي هي، هي، وفي المقابل راه كنعرفو الأمور الأخرى اللي كلها فالزيادة، وما يمكناش نعطيو الناس اللي كتشتغل داخل هاذ المراكز هاذي، نعطيوها المسؤولية كبيرة.

شكرا السيد الرئيس.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد المستشار المحترم.

فيما تبقى لكم من الوقت، إيلا بغيتو السيد الوزير؟

السيد وزير النقل واللوجيستيك:

شكرا السيد المستشار المحترم على كل هاذ الاقتراحات.

دائما أعتبر شخصيا كواحد برلماني سابق، بأنه البرلمان كيتعتبر بأنه قوة اقتراحية، وبالخصوص مجلس المستشارين، لأنه كاين الجانب المهني وكاين كذلك أفكار اللي من طبيعة الحال الهدف كامل وهو كيفية تفكير جماعي لتحسين المنظومة ديال السلامة الطرقية ديال النقل، ديال..

فيعني التكوين ديال هاذ المجلس اللي خلاه ما بين النقابات، ما بين أرباب العمل، ما بين التمثيليات الجهوية والجماعية والمهنية تتعطيكم هاذ القوة.

بغيت نشكركم على كل هاذ الاقتراحات اللي كاينة قيد الدرس، واللي في المجلس الإداري المقبل داخلة فيها البرمجة ديال الدراجات، وداخلة فيها كذلك هاذ السيارات الكهربائية، اللي جاية لا محالة للسوق وفارضة نفسها.

شكرا جزيلا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا.

نشكر السيد الوزير على مساهمته القيمة.

وغادي نرفعو الجلسة، **لمدة 5 دقائق.**

رفعت الجلسة.

(استئناف الجلسة بعد واحد وعشرين دقيقة)

السيد رئيس الجلسة:

بسم الله الرحمان الرحيم.

نستأنف العمل ونرحب بالسيد الوزير، وزير العدل.

وننتقل إلى السؤال الآني الأول الموجه طبعا إلى السيد وزير العدل، في قطاع العدل حول "الحماية الجنائية من الأخبار الزائفة".

الكلمة لأحد السادة المستشارين من فريق التجمع الوطني للأحرار.

السي المصطفى تفضل.

المستشار السيد المصطفى الدحماني:

شكرا السيد الرئيس المحترم.

السيد الوزير المحترم،

نسائكم عن الحماية الجنائية عن الأخبار الزائفة؟

السيد رئيس الجلسة:

الكلمة للسيد الوزير للإجابة على السؤال.

السيد عبد اللطيف وهبي، وزير العدل:

شكرا السيد الرئيس.

السادة المستشارين،

أولا أنا أعتذر على التأخير الخارج على إرادتنا، فقد كنت ماثلا أمام المجلس الأعلى للمنافسة في ملف آخر، وهذا ما أخر حضوري، لذلك أعتذر، فلأول مرة في خمس سنوات تأخرت عن الحضور، فأرجو المعذرة مرة أخرى.

في الحقيقة هاذ الأخبار الزائفة ستطرح إشكالات كبرى الآن، ونحن على أبواب الانتخابات، المصيبة أنه هناك استعداد لدى الرأي العام بقبول الأخبار

الزائفة تلقائيا، ويحدثك المواطنون أنه اطلع عليها.

في الحقيقة الأخبار الزائفة قمنا بالتنصيص عليها في القانون الجنائي، القانون الجنائي انتهى، فقط الظرفية لا تسمح الآن بإحالته، لأنه الوقت الزمني ضيق، وكاين أكثر من 1000 مادة فهذاك القانون الجنائي، ونصينا على مجموعة من الجرائم الإلكترونية، بما فيها الجرائم التي ستضع حدا لهذه التصرفات، مثل نشر خبر زائف، مثل أخذ صورة بدون إذن صاحبها، مثل القيام ببعض التلاعبات التقنية حول الصور، إلى غير ذلك.

وثانيا علينا ان نعتبر أن الأخبار الزائفة لا تقف عند المواطن العادي، كيف سنتعامل مع الصحفي حينما ينشر خبرا زائفا؟

الصحفي يحتمي وراء قانون الصحافة، ويقال أنه الصحفي لا يعتقل عن.. أنا أعتقد يجب إعادة النظر في هذا الموضوع، الصحافة مهنة مقدسة، مهنة أخلاقية، يجب على الصحفي أن يقوم بنشر المعلومة حينما يتأكد منها.

ولكن في نفس الوقت على السياسي أن يمد الصحفي بالمعلومات، لأنه بقدر ما السياسي يقفل الباب على الصحفي، الصحفي يخلق الأخبار، وبقدر ما تفتح له الحوار والنقاش، الصحفي ينشر الحقائق.

لذلك، هاذ التعاون أساسي جدا، عاد تيجي القانون من بعد، واش يمكن نكونو متشددين فيه أو لا، غنشوفو القانون الجنائي بعدا باش نوقفو وسائل التواصل الاجتماعي واستعمال هاذ الأخبار، ثم بعد ذلك سنرى.

أنا أعتقد بأكم ستعانون للعملية الانتخابية، انتوما باقي لكم سنة، نتمنى أنه وزير العدل اللي غادي يجي من بعد أكتوبر يدير قانون جنائي قبل ما تجي الانتخابات ديالكم، باش يتم تصفيتها، أما هاذ الانتخابات احنا فغادي تكون عندنا مشاكل كبرى، لأن الأخبار الزائفة ستنتشر، وهذا خطر على الديمقراطية وخطير على الدولة بل وخطير على الاستقرار الاجتماعي، لأن خصنا نوعيو المواطنين ديالنا بأنهم ما ياخذوش بعين الاعتبار بعض الأخبار التي تأتي وهي مزيفة، وفي كثير من الأحيان تمس بالاحترام الواجب للمواطنين.

شكرا السيد الرئيس.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد الوزير.

الكلمة لكم السي المصطفى، تفضل.

المستشار السيد المصطفى الدحماني:

شكرا السيد الرئيس المحترم.

وشكرا السيد الوزير المحترم على التفاعل مع هاذ السؤال الآني المتعلق بالحماية الجنائية عن الأخبار الزائفة.

هو السيد الوزير، التحسيس مطلوب فهاذ الموضوع، ولكن الزجر أيضا مطلوب أكثر، لأنه لا يمكن أن نرتهن لهاذ الآفة المجتمعية المتعلق بالأخبار الزائفة، ما يمكنش نسلمو بالأخبار الزائفة وتولي أنها قدر محتوم، لأن الأخطار اللي كترتب عليها لا يمكن يعني تصورها.

هاذ الموضوع عندو علاقة، السيد الوزير، بالسياسة الجنائية، والسياسة الجنائية عندها واحد البعد في القانون، ولكن بعد حتى في إنفاذ القانون، تنظن هاذ الموضوع ديال الأخبار الزائفة لو يعني نتكلمو عليه غير في إطار الصحافة تنظن ما كاينش مشكل، أنه الصحافي المهني حينما ينشر خبرا زائفا يسهل عليه أن يوضح تصحيحا أو ما شابه، ولكن الأخبار الزائفة في الفضاء الرقمي وفهاذ الفضاءات الافتراضية عندو واحد الخطورة متناهية.

أنا نبغي نعطيك واحد 2 أمثلة اللي يعني تعايشنا معها فهاذ المرحلة ديال عيد الأضحى، لائحة تروج بالتصويت ديال هاذ المؤسسة بالرفض على اللجنة ديال تقصي الحقائق في موضوع ما، نشر كخبر زائف، أصبح كالنار في الهشيم، وتبناوه ناس يعني يقتنصون الفرص، ناس تيبحثو على الأصوات، ناس تيبحثو تيديرو به الحملة، ناس تيبحثو به على الدخل من خلال واحد الصحافات من خلال المؤثرين.

ما وقع أيضا فقرية با محمد نواحي تاونات، أعتقد على أنه موضوع مؤسف والضجة المجتمعية اللي ترتب عليها ذاك الخبر الزائف واللي أدت أنه فئة عريضة من الفتيات ولاو تينقاطعو عن الدراسة بفعل الأخبار الزائفة.

أعتقد، السيد الوزير، على أنه على الدولة أن تقوم بمسؤوليتها فيما يتعلق بالأخبار الزائفة، على الحكومة أن تقوم بمسؤوليتها فيما يتعلق بالأخبار الزائفة، على الجهات المكلفة بإنفاذ القانون أن تقوم بواجبها الزجري لا سيما فيما يتعلق بهاذ الفضاءات الرقمية، اللي ولا يعني يصعب الضبط ديالها.

وبالتالي التحسيس، كيف ما قلنا في البداية، تحسيس مطلوب، ولكن التعاطي بالأشكال اللي فيها الصرامة وفيها يعني التعاطي بالجدية، أعتقد على أنه هذا أمر مطلوب أكثر، لأنه تيمس المواطن بالدرجة الأولى، تيمس المؤسسات، تيمس الأفراد بجميع الطبقات ديالهم، وبالتالي لا بد أن نقف واحد الوقفة ديال الحزم من جميع هاذ المناحي هاذي باش نتصداو لهاذ الآفة اللي ما تيبغيها لا الله سبحانه وتعالى، لا الشرع، لا القانون، لا المؤسسات، لا الناس، واللي فيها أصلا، كيف ما قلنا في الأول وفي الأخير، الحماية ديال هذاك المواطن اللي تيتلقف هاذ الأخبار الزائفة.

شكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا.

غير باش نذكر راه كل ما زدت أكثر من 3 دقائق راه غادي نعطيها للحكومة، والحكومة إذا زادت غير 5 ثواني ولا 10 غادي نزيدها للسلطة التشريعية، باش نديرو التوازن في الكلام، وكل سؤال بوحديتو، ما تقوليش بأن علاش زدت لهاذك فذاك السؤال الفلاني.

شكرا.

السيد الوزير فيما تبقى لكم من وقت.

السيد وزير العدل:

أنا تبعت هاذ الموضوع هذا أنا اعتبرتو إهانة، ولكن أنا نقول لك، أنا أعتقد بأنه الزجر يجب أن يكون، واش المجلس يقدم شكاية للنيابة العامة باش نعرفو شكون اللي نشر ونتابعوه قضائيا؟

أو أي واحد من السادة المستشارين تذكرت سميتو يمشي يدير الشكاية ديالو أو الفريق يدير الشكاية ديالو للنيابة العامة؟

إيلا درتو مرحبا النيابة العام تفتح بحث في الموضوع، عندها السلطات التقديرية كلها في الموضوع باش نحسمو هاذ الموضوع.

أما من حيث تيجي تتم هاذ التصرفات وتنديرو احنا تصريحات فقط ما عندها حتى معنى، رغم أن فتح نقاش وتقال نقاش، وفي الحقيقة إيلا درتو شكاية، النيابة العامة راه غادي تكون ملزمة تدير بحث.

شكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد الوزير.

وننتقل للسؤال الآني الثاني وموضوعه "وضعية المساعدة القضائية والمحامين" لفريق الأصالة والمعاصرة لتقديم السؤال.

تفضل.

المستشار السيد مولاي مسعود أكناو:

السيد الرئيس،

السيد الوزير،

عن وضعية المساعدة القضائية والمحامين، نسائلكم السيد الوزير؟

السيد رئيس الجلسة:

الكلمة للسيد الوزير للإجابة على السؤال.

السيد وزير العدل:

هاذ الموضوع ديال المساعدة القضائية كان فالحكومات السابقة وضعوا قانون ديال المساعدة القضائية، وضعو المبالغ مالية، وكان السي الناصري الله يواليه برحمة الله هو صاحب الفكرة، هو اللي كان اشتغل عليها لسنوات.

وتم تقديم واحد التأدية للمحامين منذ 2016 إلى الآن، وبلغت قيمة المبالغ التي توصل بها المحامون من 2016 إلى الآن 240 مليون درهم وزعت على المحامين، وأكبر وحدة توصلت بالمبالغ المالية هي أكادير 25 مليون درهم، ومن بعدها الدار البيضاء 19 مليون درهم، وتنبقاو نازلين، مكناس 11 مليون درهم، وجدة 16 مليون درهم، أسفي 11 مليون درهم، وكلميم 3 مليون ديال الدرهم، والجديدة 4 مليون ديال الدرهم، إلى غيرها، ها هي الأرقام كلها عندي.

ولكن لاحظنا واحد القضية ما فهمتش أنا، هو المساعدة القضائية يجب أن تكون بالتناوب بين المحامين، لاحظنا أن 90% ديال المحامين تياخذو إما 1500 درهم إما 3000 درهم، ولكن كاين بعض الأشخاص تياخذو مبالغ غريبة.

مثلا من 2016 للآن، كاين محامي في وجدة توصل بـ 1 مليون و50 ألف درهم، محامي فأكادير توصل 723 ألف درهم، محامي فالعيون 510 ألف درهم، مراكش 450 ألف درهم، الدار البيضاء 264 ألف درهم، الرباط 262 ألف درهم، علاش بالضبط هاذ المحامين بالضبط تيتوصلوا بهاذ المبالغ الكبيرة وتيبقى 90% من المحامين تيتوصلو بـ 3000 درهم و1500 درهم؟

علاش هاذ 240 مليون درهم استافدو منها غير بعض المحامين دون غيرهم؟

يجب إعادة النظر في القانون المنظم والمساعدة القضائية تبقى غير فقط في المجال الجنائي، لأنه تدارت باش نساعدو المحامين كلهم، باش نوفروها للمحامين كلهم، واللي بغى يتنازل هذاك حقو يتنازل، ولكن خص تدار واحد المسطرة ويتدار واحد البرنامج إلكتروني باش نعطيو لكل محامي الدور ديالو، ونعطيوه القيمة ونعطيوه المبالغ المستحقة ديالو.

شكرا.

السيد رئيس الجلسة:

في إطار التعقيب، الكلمة لكم.

المستشار السيد مولاي مسعود أكناو:

شكرا السيد الرئيس.

السيد الوزير،

نشكركم على الجواب ديالكم، وكما تعلمون فإن المساعدة القضائية تجسد الأداة العملية لتحقيق مبدأ المساواة أمام القضاء كصمام أمان للفئات الهشة، حيث تضمن هذه الآلية الولوج العادل للعدالة من أجل ضمان حق التقاضي كحق دستوري، بإعفاء الفئات المعوزة من الرسوم والمصاريف القضائية التي تعيق وصولها للعدالة.

فهذه الآلية لم تعد إجراء مسطريا فقط، بل أصبحت عنوان وتجسيدا لعملية مبدأ المساواة أمام القانون وتعزيز العدالة الاجتماعية، وهي المساعدة التي تمنح إما تلقائيا وبقوة القانون لفئات محددة دون حاجة لتقديم طلب أو بناء على طلب يودع لدى الجهات المختصة.

في البداية لا بد، السيد الوزير المحترم، من الإشادة بالخطوات المهمة لوزارة العدل من خلال مساعي وإجراءات تحديث منظومة العدالة، والتي يأتي في صلبها ورش مراجعة المساعدة القضائية التي يعتبر أحد المداخل الأساسية لتعزيز حق الولوج المنصف إلى القضاء وترسيخ النجاعة القضائية، بما ينسجم مع مستجدات ورش تأهيل وتحديث منظومة العدالة لضمان الوصول إلى حق الدفاع.

منوهين كذلك بمجهودات مأسسة الدعم الاجتماعي من خلال الحرص

على دعم الفئات الهشة، كالنساء ضحايا العنف والأشخاص في وضعية إعاقة والقاصرين، عبر إحداث مكاتب المساعدة الاجتماعية داخل العديد من المحاكم لتقديم الدعم النفسي والإداري وتوجيه المتقاضين.

فإذا كانت علاقة المحامي بالمساعدة القضائية تتحدد في كونه الركيزة الأساسية لتفعيلها على أرض الواقع، حيث يتولى الدفاع مقابل أتعاب محددة بمقتضى مرسوم المساعدة القضائية، أي الأشخاص المعوزين لتمكينهم من حقهم في الولوج للعدالة، فإنه كثيرا ما يثار النقاش حول قيمة أتعاب المحامين المعنيين في إطار المساعدة القضائية، وما يرافق هذا النقاش من مطالب للرفع من قيمة هذه الأتعاب، بما يحفظ كرامة المحامي ويتلاءم مع حجم الجهد والمصاريف وطول مدة التقاضي وتعقد الإجراءات، وما يرافق كذلك من مطالب بصرف هذه الأتعاب في آجالها المعقولة مع توسيع قاعدة الفئات المعوزة والهشة من الإعفاء الشامل من الرسوم القضائية ومصاريف الإجراءات.

كما تكشف الممارسة العملية لنظام المساعدة القضائية على مجموعة من التحديات المرتبطة أيضا بتعقد بعض مساطر الاستفادة من هذه الآلية وتفاوت تطبيقها بين مختلف المحاكم، خاصة مع تطور البنية الاجتماعية وتغير طبيعة النزاعات، مما أصبح يدعو إلى مراجعة شاملة للنظام المؤطر للمساعدة القضائية.

ولنا كامل الثقة، السيد الوزير المحترم، في نفسكم الحقوقي وفي التزام وزارة العدل بتحديث النصوص القانونية المؤطرة للمساعدة القضائية وتوسيع الاستفادة منها وجعلها أكثر قدرة على استجابة لحاجيات المتقاضين، بما يضمن ولوجها للعدالة بتبسيط مساطر التقاضي، ويتيح تكافؤ الفرص أمام جميع المواطنين دون استثناء.

شكرا السيد الرئيس.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد المحترم.

الكلمة للسيد الوزير فيما تبقى لكم من الوقت.

السيد وزير العدل:

عندي جوج دالقضايا مطروحة.

عندي هاذ المساعدة القضائية يجب أن أحيلها على المجلس الأعلى للحسابات باش يديرو فيها تفتيش، يفتشو الموظفين ويفتشو هاذ الفلوس فين كتمشي؟ وعلاش تتمشي؟ وعلاش بالضبط هاذ المحامين وماشي هاذ المحامي؟ هاذي المسالة الأولى، لأن هذا مال عام، هاذي ميزانية الدولة.

وعندي مشكل آخر هو صندوق الودائع، صندوق الودائع فيه فلوس المحامين، فيه فلوس المواطنين، فيه فلوس الشركات، فيه فلوس الإدارات العمومية التي نفذت لها المبالغ خص حتى هي تخضع للمراقبة، هاذي ما تتخضعش.

دابا نشوفو من الناحية القانونية كيف نخضعهم للمراقبة، لأنه أينما يوجد المال يجب أن تكون المراقبة.

شكرا السيد الرئيس.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد الوزير.

غادي ننتقلو للسؤالين الموالين حول "المحكمة الرقمية"، تجمعهما وحدة الموضوع، لذا غادي نعرضهم دفعة واحدة.

السؤال الأول لفريق التجمع الوطني للأحرار، الكلمة لكم لتقديم السؤال.

تفضل السيد الرئيس.

المستشار السيد سعيد شاكر:

شكرا.

السيد الوزير المحترم،

عن تسريع تنزيل ورش المحكمة الرقمية، نسائلكم؟

السيد رئيس الجلسة:

لفريق الاتحاد العام للشغالين بالمغرب لتقديم السؤال.

المستشارة السيدة فتيحة خورتال:

شكرا السيد الرئيس.

عن سير تنزيل ورش المحكمة الرقمية، نسائلكم السيد الوزير؟

شكرا.

السيد رئيس الجلسة:

الكلمة للسيد الوزير للإجابة على السؤالين.

السيد وزير العدل:

شكرا السادة المستشارين.

السيد الرئيس،

هناك إشكال كاين في وزارة العدل، كاين الوزير والإدارة القضائية وكاين السلطة القضائية، وكاين النيابة العامة، ثم كاينة الارتباطات، الضابطة القضائية، الدرك الملكي، الأمن الوطني، المحافظة، إلى آخره.

بغيتي تدير محكمة رقمية، إيلا دارها الوزير بوحدو، وهاذ الشي اللي تنديرو الآن، غير كنخربقو، إيلا خليت السلطة القضائية كتدير المحكمة الرقمية في المجال القضائي راه غدير غير الجزيرة ديالها، إيلا بغيت نرتبط مع المؤسسات لاخرين، درنا ارتباطات من الناحية التقنية لمجموعة نتاع المؤسسات راه كاين إيجابي، دابا درنا واحد الحل، والحل اللي الآن وصلنا له.

كان لقاء بيني وبين السلطة القضائية بالسيد الرئيس المنتدب والسيد الوكيل العام، قال لي أودي إيلا بغينا نديرو شي حاجة دالعدالة الرقمية، خصنا نديرو برنامج واحد احنا بـ 3، ماشي كل واحد فينا تيصرف من جهة، ونديرو مؤسسة ونديرو عمل مشترك، وتشرف عليه مؤسسة من مؤسسات الدولة

اللي تتهتم بالمجال الرقمي، باش ما نجيبوش القطاع الخاص يبدا يتلاعب معنا ونبداو نضاربو معاه، خص هاذي ما خلص هاذي، درتي هاذي ما درتي هاذي.

وفعلا درنا اجتماعات ودرنا اجتماعات مع التقنيين ودرنا اجتماعات، ونجحنا في هاذ الموضوع، وهيئنا واحد التصور وطني غادي نقدموه لوزير المالية باش ناقشو معه ومع السيد رئيس الحكومة ماعرفتش واش هذا ولا المقبل، الله أعلم، ونشوفو آنذاك.

ولكن على الأقل عتجيك واحد البرنامج طويل الأمد اللي حول المحكمة الرقمية، وهذيك المحكمة الرقمية غادي تكون من طرف النيابة العامة والسلطة القضائية ووزارة العدل باش نحافظو على الفلوس، أولا ماشي كل واحد فين تيصرف بوحدو، باش نديرو عمل مشترك وموحد، وباش نقدمو أكثر الخدمات، تتعرف النهار الكبير اللي غيكون عندي، نهار المواطن ولا المحامي ما يمشيش للمحكمة، من دارو عارف أشنو عندو وأشنو كاين وأشنو تحكم لو، إمتى عندو الجلسة؟ وأشنو داز؟ نهار تكون هاذي غادي نكونو نجحنا.

راه نقول لكم واحد القضية راه استعمال الوسائل الرقمية هي أكبر وسيلة لمحاربة الفساد، راه ما كاينة شي حاجة أخرى تتحارب الفساد قدها، باش تتعرفو أش دار وأش ما دار.

يصدر الحكم ما عرفت في قلعة السراغنة يقول فيه اللي بغى، قناعتو يديرها القاضي، ولكن فالعشية المفتشية الرئيس تيشوفوه هنايا، نهار نوصلو لهاذ الشي، وكذلك تنعرفو كل واحد إمتى دخل وإمتى خرج... إلخ.

كنتمنى هاذ الشي باش يكون، ولكن الآن نقول لكم الخطوة الأولى قطعناها، درنا الاتفاقية، درنا التصور دابا دخلنا للمجال العملي ديالها، ولقينا مؤسسة الدولة غادي تكلف بهاذ الموضوع، وإن شاء الله يكون خير.

شكرا السيد الرئيس.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد الوزير.

الكلمة للسي شاكر.

تفضل في إطار التعقيب.

المستشار السيد سعيد شاكر:

شكرا السيد الرئيس.

السيد الوزير،

في البداية، نود التنويه بالمجهودات اللي تتقومو بها من أجل تنزيل ورش المحكمة الرقمية، نشيد كذلك بالمقتضيات التشريعية اللي تنساهمو فيها جميع.

وأنتم بصدد التنزيل يعني التوجيهات الملكية السامية، لا يخفى عليكم التحدي الكبير المتمثل في تقليص عمر الدعوة القضائية، ولا سيما القضايا المتعلقة بالاستثمار المنتج، وبقضايا الجالية المغربية وباقي القضايا.

كذلك، أنتم على علم بالتحدي المرتبط بالتفكير الجدي في تسريع تنزيل ورش المحكمة الرقمية، هاذ المشروع هذا جاء لأن كاين إكراهات معروفة مرتبطة كلها، أولا، بعنصر ثقة المتقاضين في العدالة، خصو يتزاد ما ينخفضش.

ثانيا، باش يعني الناس اللي تيمشيو للمحكمة يرجعو يعرفو فوقاش تيدخلو للمحكمة وفوقاش تيخرجو من المحكمة، وباش كذلك التطبيقات الإلكترونية تكون مصدر ديال الشفافية لجميع الأطراف.

لهذا، من أجل تبسيط المساطر، والتقليص من الأرشيف الورقي اللي كاين في المحكمة، بغينا كذلك نتقاسمو معكم المقترحات ديال الفريق ديالنا:

- أولا، تنقولو لا بد من تطوير البوابة الإلكترونية للشكايات وكذا تتبع المآل ديالها؛

- رقمنة وتأهيل المهن القضائية ولاسيما المهن المرتبطة بالتحكيم والوساطة القضائية؛

- كذلك الرقمنة الإلكترونية المرتبطة أو المتعلقة بالتبليغ والمراسلات؛

- الرقمنة الإلكترونية المتعلقة بتقنيات الاتصال عن بعد للاستماع للأطراف والمحامين والخبراء القضائيون والشهود؛

- كذلك رقمنة الأرشيف وإطلاق مختلف المنصات الإلكترونية بما فيها منصة التبادل الإلكتروني ما بين المحامين والمحكمة أو المحاكم، ومنصة التبادل الإلكتروني اللي مرتبطة مع الخبراء القضائيين.

وفي الختام، نحن واثقون من جديتكم لترك بصمة إيجابية يعني في تسريع تنزيل ورش المحكمة الرقمية كجزء من الأوراش الملكية للمغرب الصاعد.

والله ولي التوفيق.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا.

الكلمة لك السيدة المستشارة المحترمة.

المستشارة السيدة فتيحة خورتال:

شكرا السيد الرئيس.

نشكركم السيد الوزير على الجواب الذي تفضلتم به وعلى المعطيات الهامة التي قدمتموها، والتي تؤكد أن تنزيل ورش المحكمة الرقمية يشهد تقدما متواصلا، وأن مختلف المبادرات المتخذة تندرج في إطار رؤية متكاملة، تروم بناء عدالة حديثة منفتحة وقادرة على الاستجابة لمتطلبات العصر الرقمي، بما يعزز ثقة المواطنين في المرفق القضائي ويساهم في الارتقاء بأدائه وجودة خدماته.

نتابع بكل اهتمام، ما قمتم به وتقومون به من إجراءات وتدابير لتطوير البنية الرقمية للمحاكم، عبر تعميم العديد من الخدمات الإلكترونية وتوسيع نطاق استعمال المنصات الرقمية، مما يسهل ولوج المواطنات والمواطنين إلى الخدمات القضائية، وتقليص الآجال الزمنية لمعالجة الملفات وتعزيز سرعة وفعالية

معالجتها.

وما تقومون به من عمل للتنسيق مع باقي المتدخلين، لا سيما المجلس الأعلى للسلطة القضائية ورئاسة النيابة العامة، بما يضمن انسجام مختلف المبادرات المرتبطة برقمنة العدالة.

كما نؤكد في الوقت ذاته، على أهمية ما تم الإعلان عنه، من مواصلة تطوير الأنظمة المعلوماتية وإحداث خدمات رقمية حديثة، تستجيب للحاجيات المتزايدة للمتقاضين ومهنيي العدالة والحرص على تأمين المعطيات وحماية المعلومات المتداولة داخلة المنظومة القضائية ومواكبة هذا التحول عبر التكوين المستمر وتعزيز القدرات التقنية للموارد البشرية، والذي يشكل عنصرا أساسيا لإنجاح هذا المسار.

السيد الوزير المحترم،

لا يخفى عليكم ما يكتسيه هذا الورش من أهمية بالغة لتطوير المنظومة الوطنية للعدالة والرقي بها، وانعكاساته الإيجابية على تحسين جودة الخدمات القضائية، وتقريبها من المواطنين ومساهمته في ترشيد الزمن القضائي وتبسيط المساطر والإجراءات وتكريس مبادئ الشفافية والنجاعة، ناهيك عما يوفره من معطيات دقيقة، تساعد على الرفع من مردودية العمل القضائي والإداري.

لذلك، ندعو إلى مواصلة هذه المقاربة التدريجية المتكاملة، الهادفة إلى إرساء أسس التحول الرقمي داخل المرفق القضائي، بما يواكب التطورات التكنولوجية الحديثة ويستجيب لانتظارات مختلف المتدخلين والمرتفقين، فاعتماد الرقمنة لم يعد اختيارا تقنيا فحسب، بل أصبح توجها استراتيجيا يهدف إلى الرفع من جودة الخدمات وتبسيط الإجراءات والمساطر القضائية وتحسين ظروف الولوج إلى العدالة لفائدة المواطنين والمواطنات ومختلف الفاعلين في المنظومة القضائية.

كما ننوه كذلك، السيد الوزير، على الدور الذي قمتم به وتقومون به لحد الآن في إطار تنظيم الأرشيف وننوه بهذا العمل.

وفقكم الله، السيد الوزير.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا.

الكلمة لكم السيد الوزير.

السيد وزير العدل:

أنا أريد أن أشكركم على هاذ المواقف.

ولكن، الله يجازيكم بخير عقلو علي، باش فالميزانية الجاية تزيدو لي في الميزانية ديال الاستثمار، فقط هاذ الشي باش ننفذ هاذ المشروع.

شكرا.

ما تنساونيش.

السيد رئيس الجلسة:

السؤال الخامس موضوعه "تسريع البت في الدعاوى القضائية".

هذا لفريق الاتحاد العام لمقاولات المغرب.

تفضل، السيد الرئيس لطرح السؤال.

المستشار السيد محمد عموري:

شكرا السيد الرئيس.

كنسائلكم، السيد الوزير، عن التدابير المتخذة لتسريع البت في الدعاوى القضائية؟

السيد رئيس الجلسة:

الكلمة لكم السيد الوزير للإجابة على السؤال.

السيد وزير العدل:

شكرا السيد الرئيس.

السيد المستشار،

هو خارج اختصاصي هاذ السؤال، لا دخل لي فالدعاوى القضائية.

أنا الدعاوى القضائية في إطار الإجراءات، في إطار الإجراءات أوفر جميع الإمكانيات لتسهيل الإجراءات وكذا.

كتطرح مشكل ديال التنفيذ، الهيئة القضائية حددو لهم واحد الآجالات المعقولة، لو كان هناك انتقادات لهاذ الآجلات كيعتبرهم قلال، كاين اللي كيعتبرهم كثار، كل واحد أش كيقول، ولكن هذا داخل فاختصاصهم كسلطة قضائية لا يحق لي أن أتكلم باسمها، ولا يحق لكم أن تحاسبونهم وفق الدستور، هاذ الشي اللي أعطى الله.

أما بالنسبة لي، أنا في إطار الإدارة القضائية، أحاول أكثر ما يمكن باش نسهل هاذ العملية من خلال استعمال هاذ الوسائل الرقمية، باش نسهلو العلاقة مع القضاة بيناتهم ومع السلطة القضائية ومع الموظفين باش نسهلو العملية.

وآخر حاجة درناها، هي القضية ديال تنفيذ الأحكام القضائية ديال السير، ما بقاتش فالدار البيضاء ولات على المستوى الوطني فنظام إلكتروني واحد، وكذلك حاولنا ما يمكن نحيدو الورق.

وكذلك أنه الآن كنحاولو نخلقو واحد البرنامج بيننا وبين المفوضين القضائيين باش نبلغو الاستدعاءات، إلى حدود هنا ممكن نتكلم معكم، خارج هاذ الشي ذاك شغل السلطة القضائية، لا حول لي ولا قوة فيها.

شكرا.

السيد رئيس الجلسة:

السيد المستشار ماذا تقول؟

المستشار السيد محمد عموري:

شكرا السيد الرئيس.

احنا بالفعل عارفينها، ولكن احنا غير المسؤولية السياسية عند السيد الوزير، هو (l'interlocuteur) ديالنا، المخاطب ديالنا، ومن خلالو بغينا نوجهو هاذ الانتظارات ديال المقاولات، لأن العدالة، إذا كانت العدالة هي واحد الميزان ديال الحقوق، فإن النجاعة ديالها ولات اليوم، السيد الرئيس، من أهم المؤشرات الثقة فالدولة والجاذبية دالاستثمار.

وانخرط المغرب خلال السنوات الأخيرة فواحد الورش إصلاحي مهم، لتحديث المنظومة القضائية وتعزيز النجاعة ديالو، وأثمرت هاذ الدينامية على واحد المجموعة من النتائج إيجابية ملموسة تجلت بالفعل بتسريع وثيرة البت في القضايا وتطوير الخدمات الرقمية وتحسين ولوج المواطنين والمقاولات للعدالة، كما شار لهم السيد الوزير.

ما تفوتناش هاذ الفرصة فهاذ المقام باش ننوهو بما يبذله السادة القضاة من تفان ومسؤولية في أداء المهام ديالهم وما تحقق من تطور ملحوظ في جودة الأحكام والاجتهاد القضائي، ورغم ضغط الملفات وتزايد تعقيد المنازعات المعروضة على المحاكم، وماكاينش شك أن هاذ التطور تيشكل واحد المكسب مهم، لأن العدالة السريعة، السيد الرئيس، السيد الوزير، بالنسبة للمقاولات تتعني تقليص التكاليف والحد من حالة التعطيل وتعزيز الثقة في مناخ الأعمال اللي تنبغيو نمشيو لو كاملين.

غير أن الرهان اليوم ما بقاش فقط هو تسريع البت فالقضايا، ولكن مواصلة هاذ المسار مع الحفاظ على جودة الأحكام وتعزيز الأمن القضائي، فبالنسبة للمقاولة ما تتقاسش العدالة الاقتصادية بسرعة البت فقط، ولكن أيضا بمدى وضوح الأحكام والقدرة ديالها على مواكبة الواقع الاقتصادي، واليوم ومع المشاريع الكبرى اللي تيعرفها المملكة، خصوصا كأس العالم 2030، فولات الحاجة إلى واحد العدالة متخصصة.

السيد الوزير،

فالسياق ديال تحديث العدالة، نتابع باهتمام ورش تعميم التوقيع الإلكتروني للأحكام القضائية، باعتباره واحد الخطوة مهمة نحو تسريع المساطر وتحديث الإدارة القضائية، وهنا كنجيبو لكم، السيد الوزير، للاختصاص ديالكم فالنجاح ديال هاذ الورش تيبقى رهين أيضا بمدى جاهزية الموارد البشرية المكلفة بالتنزيل ديالو، واللي تيطرح واحد الأهمية ديال التكوين المستمر والمواكبة التقنية وتعزيز الموارد البشرية الكفيلة بضمان تحقيق الأهداف المرجوة من هاذ التحول الرقمي.

كما أن تحسين ظروف العمل ديال السادة القضاة تيبقى واحد العمل أساسي فتعزيز النجاعة القضائية، فإن كنا تنطالبو بعدالة أكثر نجاعة فإننا نؤمن أيضا أن القاضي لا يمكن أن يعطي أفضل ما لديه إلا إذا توفرت له جميع الإمكانيات باش يدير المهام ديالو في أحسن، المهام النبيلة في أحسن الظروف، ولأن المستثمر يمكن لو السيد الوزير، ينتظر فرص ولا فرصة للاستثمار ولكن ما يمكنلوش ينتظر عدالة متأخرة.

شكرا السيد الرئيس.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا.

السيد الوزير، هل تريدون أن تتفاعلوا مع هذا التعقيب.

السيد وزير العدل:

غير واحد جوج دالنماذج:

أولا، أعدنا النظر في المحاكم، درنا محاكم استئناف، حاولنا ننقيو مجموعة دالمحاكم، شرينا السيارات، شرينا الوسائل، درنا المكاتب جيدة، حاولنا، وباقي كاين عمل كبير خصو يدار، ولكن هاذي هي حدود الوزير، الأخلاق ما تيتباعوش ما عندي فين نشريهم، اللي مربيه والديه راه مربيه، والموظف اللي ولد الناس راه ولد الناس، هاذي ما عندي منين نشريها لهم.

أما السيارة أو النقل و..

فالدار البيضاء، كان عندنا مشكل في الدار البيضاء والرباط، الدار البيضاء كان ما بين 1000 و1500 معتقل فالنهار تنديوه للنيابة العامة، وعندنا فالرباط بين 600 حتى 800، كيدوز النهار كامل كنستمعو لهاذ المتهمين، وكيتعطل، كيمشي حتى الليل، تتلقى النساء تينتظرو ولادهم والآباء تينتظرو ولادهم حتى 12 ليل عاد يخرجو، وشي ظروف فاش كان.

درنا واحد القرار السيد الوكيل العام، السيد رئيس النيابة العامة المحترم، دار واحد القرار وبلغني به، قال لي أنا ما غاديش نجيبهم للمحكمة، أنا غنمشي لعندهم للكوميساريات ونستمع لهم تم، درنا للموظفين ديالنا السيارة، درنا لهم واحد المحاسب، لأن تيكون الصلح تيخلصو واحد المبلغ ويخرج بلا ما يجي المحكمة، ودرنا لو موظف وتيمشيو.

في آخر المطاف لقينا بأن كاين واحد 50، 60 شرطي فالدار البيضاء مقابلة غير هز المعتقلين ديهم، وفالرباط نفس الشيء، ولينا تمشيو عندهم ما بقاش محتاجين احنا لهاذ الشرطة، لأنه راه في كوميسارية، ولات تتجي للمحكمة 20، 25، ذوك اللي عندهم الجرائم الكبرى اللي خصها تستمع لهم النيابة العامة وقاضي التحقيق، ولينا تتفاصلو مع الناس فالكوميسارية، اللي غنديرو معاه الصلح تيخلص ذاك المبلغ وتنعطيوه الوصل وتيمشي بحالتو يعطينا التيساع وتنتصالحو معاه، اللي عندو غير شي حاجة صغيرة تنديرو لو استدعاء، تم تم، واعطيناهم (les ordinateurs portables)، وتيديو (les ordinateurs portables) وتيستمعو لهم تما، ودرنا هاذ العملية فالرباط ونجحات لنا، وهناونا من ذوك قوة الطموبيلات غادين جايين، والمواطر وجهنم الكحلة، حيدنا ذاك الشي كامل.

وأنا تنشكر في الحقيقة السيد الرئيس المدير العام للأمن الوطني اللي ساعدنا بشكل كبير والسيد رئيس النيابة العامة اللي أشرف شخصيا على هاذ الموضوع، أنا قدمت غير وسائل العمل باش ينجح هاذ المشروع ونجح، ودابا خصنا نعمموه وطنيا، أننا نعطيوه الفرصة على المستوى الوطني للجميع باش

يبقاو يتنقلو لمخافر الشرطة، وغادي تنجح إن شاء الله، باش هز حط وهذاك الشكل باش، ونفكو أولاد الناس إيلا لقينا ما نفكو.

الله يجعل آخر أيامنا أحسن من أولها.

السيد رئيس الجلسة:

السؤال السادس موضوعه "الإجراءات القطاعية المتخذة لمواكبة تنزيل قانون العقوبات البديلة".

السؤال للفريق الحركي فليتفضل.

المستشار السيد نبيل اليزيدي:

عن آليات تنزيل العقوبات البديلة، نسائلكم السيد الوزير؟

السيد رئيس الجلسة:

السيد الوزير الكلمة لكم.

السيد وزير العدل:

هو الأسئلة البرلمانية فهاذ الموضوع ديال العقوبات البديلة على الأقل حفزت الآخرين بالاهتمام بهاذ الموضوع، شحال ما طرحتوها، شحال ما القضاة تيطرحو أسئلة وتيقولو أودي خصنا فعلا، وفعلا لاحظنا أن هناك واحد الارتفاع فالاهتمام بالعقوبات البديلة، رغم أنه خصنا نعيدو النظر فواحد المجموعة ديال الإجراءات فيما يخص العقوبات البديلة، فالاستئناف ديالها...

ولكن نقول لكم بأنه مثلا فالغرامات اليومية أو في التصالحية أو فكذا، درنا مداخيل، ما صيفطناهش للحبس ودرنا مداخيل الدولة، فهاذي أساسية مهمة، دابا خصنا نتوسعو فالعقوبات البديلة، احنا اشتغلنا بزاف فالعقوبات البديلة أننا تنستوعبو المحكومين بالعقوبات البديلة فالمحاكم، تيقابلو الأرشيف، تيقادو لنا المحاكم، وكذلك استعملناهم فواحد المجموعة، دابا خصنا نتوسعو.

أنا أش تنقول؟ تنقول نمشيو للقطاع الخاص، نديرو اتفاقيات مع بعض الشركات الكبرى، وقلنا إذا عندنا شي وليدات دارو مشكلة، تضاربو فالزنقة، يجيو يدخلو للشركة يخدمو ولو تعطيهم شي تعويضات بسيطة، المهم غير يفهم مفهوم العمل، وتكون عندو الرؤية.

أنه نشوفو مع القطاع الخاص باش القطاع الخاص يبدا يستوعب لنا هاذ العقوبات البديلة، يخدمو فالشركات، يخدمو فالطرقان، يخدمو فكذا، لأنه أشنو هي العقوبة البديلة؟

يشعر المتهم أنه ارتكب واحد الفعل، وأنه العمل أفضل له من التصرف اللي دار، وأنه ممكن، هاذ العملية خصنا نفكرو فيها أكثر.

كاين موضوع آخر راه الشباب الذكور يستفيدون أكثر فالعقوبات البديلة على النساء، المهم نتوسعو شي شوية، وأنا شحال ما توسعو فالعقوبات البديلة شحال ما تنقذو، راه واحد صيفتو يخدم فشي بلاصة أفضل بكثير تديه للحبس تسد عليه، الحبس راه هو آخر حل، حتى ما تتلقى الحل، ما شي نسبقوه، الحبس خصنا نتليوه حتى ما نلقاو الحل.

لهذا، أعتقد بأنه الآن الأمور غادي للجدية وغادي يكون فيها خير، إن شاء الله، في المستقبل، خص غير واحد شوية دالجرأة وشوية الشجاعة.

السيد رئيس الجلسة:

في إطار التعقيب الكلمة لكم السيد المستشار.

المستشار السيد نبيل اليزيدي:

السيد الرئيس،

السيد الوزير،

كما تعلمون، فإن العقوبات البديلة ليست مجرد مشروع قانون تقدمت به الحكومة وتمت المصادقة عليه، أو هو توصية من توصيات هيئة إصلاح منظومة العدالة، بل هو ورش ملكي أكد جلالة الملك على ضرورة اعتماده في خطاب ثورة الملك والشعب بتاريخ 20 غشت 2009.

الحكومة عندما تقدمت بهاذ المشروع، السيد الوزير، كان سقف الطموح جد مرتفع وكان الحديث عن ساكنة سجنية تتجاوز 30.000 يمكن تستافد من العقوبات البديلة، ولكن التطبيق أو دخول العقوبات البديلة أو هاذ القانون حيز التنفيذ أدى إلى نتائج صادمة.

اليوم من بعد تقريبا سنة على دخول هاذ القانون حيز التنفيذ تنتفاجأو على أن عدد الحالات التي استفادت من العقوبات البديلة ما تتجاوزش 2000 حالة، في حين أن بتطبيق فصل بسيط اللي هو المادة 632 من قانون المسطرة الجنائية اللي تيهدر على التخفيض التلقائي للعقوبة، اللي جا بمقتضيات واضحة، بشروط موضوعية واضحة أيضا، أدى إلى استفادة تقريبا 90.000 سجين والإفراج عن 9000 سجين.

إذن الحديث اليوم عن المشكل الذي يعتري تنفيذ العقوبات البديلة، واش هو النص القانوني ديال 43.22؟

هل هي السلطة التقديرية المفرطة التي منحها النص لقضاة المملكة لتطبيق العقوبات البديلة؟

أم أن الأمر يتعلق بمشكل آخر؟

الجانب الثاني ديال العقوبات البديلة هو السلطة المكلفة بالتنفيذ وهي إدارة السجون، والممارسة ديالها في تطبيق تنفيذ العقوبات البديلة، السيد الوزير، أثبت:

أولا، قلة الموارد البشرية؛

ثانيا، ضعف وجود اختصاصات اجتماعية ونفسية، لأن المحكوم بالعقوبات البديلة يحتاج إلى المواكبة الاجتماعية وإعادة الإدماج أكثر مما يحتاج إلى المراقبة الأمنية.

اليوم، السيد الوزير، الخوف إذا استمر هذا المسار في تطبيق العقوبة البديلة غادي نوصلو يمكن فواحد الوقت وجيز أن المحاكم ما تبقاش تعرف

أحكام ديال العقوبات البديلة وغادي ننساو هاذ القانون، غادي ينساوه القضاة، غادي تنساه النيابة العامة، وغادي ينساوه المحامون، وغادي نصبحو أمام مجرد قواعد قانونية نفتخر بها عندما ننظر إلى المنظمات الدولية أو عندما نناقشها في الأبحاث والندوات.

لذلك، أنا أظن أنه رغم مرور سنة على تنفيذ العقوبات البديلة، فإننا نحتاج إلى تقييم هذه التجربة.

أنتوما، السيد وزير العدل، عن طريق مديرية الشؤون الجنائية والعفو تراقبون بدقة جميع الأحكام الصادرة في العقوبات البديلة لتقييم أين يكمن الخلل؟

لذلك، أتمنى أن نرى في القريب العاجل تعديلا لمقتضيات هذا الورش المهم الذي يغير نظرة المشرع للسجين وللعقوبة، وأن نرى شروطا موضوعية واضحة في القانون 43.22 تساعد القضاء المغربي على السير قدما لتفعيل هذه المقتضيات.

وشكرا السيد الوزير.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا.

الكلمة لكم السيد الوزير.

السيد وزير العدل:

هو في الحقيقة بهاذ الانتقادات ديالك خص يدير واحد لك واحد العقوبة بديلة باستمرار 5 سنوات أخرى في مجلس المستشارين.

هو غير نمشيو بهدوء، العقوبات البديلة أنا سولت وزراء دول آخرين حول كيفاش عاشو تجربة العقوبات البديلة؟

واحنا الآن تنوجدو واحد القانون استرشادي لجامعة الدول العربية في هاذ الموضوع، كلهم قالوا لنا نفس المنظور تيتخوفو، قالوا القضاة تيتخوفو وتيمشيو في هدوء.

ولكن نقول لك السي عبد النباوي، وكان ناقشنا معاه هاذ الموضوع كثير هو ملم بالموضوع وعندو اهتمام خاص بهاذ الموضوع ودار دورات تكوينية ودار تحفيزات غير هو راه عندو حدود، لأنه كاينة استقلالية السلطة القضائية ما يمكنش يمشي بعيد، ولكن يحفز ويطلب من السادة القضاة أن ياخذو بعين الاعتبار هاذ العقوبات البديلة لأنها أساسية جدا.

ثم أنه خصنا نعطيو فرصة للناس يستوعبوها والناس تفهمها غير وحدة وحدة باش يمكن لنا نوصلوها تعطي النتيجة ديالها.

في وحدة الدول الأوروبية دار واحد العقوبة بديلة غريبة، أنهم دارو واحد الآلة فدار تيمنعوه يخرج من الدار، يعني قابل لهم، ما يحطوهش في الحبس حكمو عليه بالسجن، قالوا لا ما نحطوكش في الحبس غنحطوك في الدار وغادي نديرو واحد الالة ما تقدر تخرج من الدار، إيلا وصلتي لباب الدار غادي تغوت وبداو تيديروها، حتى تدوز واحد شهر شهرين تيهز الآلة وتيجي للحبس يقول لهم بغيت ندخل للحبس، دارو واحد الاجتماع علاش الناس ما تيجلسوش فالدار تيجيو للحبس، تينكرو عليهم في الدار، النهار كامل، عياو، هما يدخلو نمشيو للحبس أحسن لنا.

شكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد الوزير.

السؤال السابع موضوعه "الرقمنة في قطاع العدل".

الكلمة لمجموعة الدستوري الديمقراطي الاجتماعي لتقديم السؤال.

تفضل.

المستشار السيد عبد الكريم شهيد:

شكرا السيد الرئيس.

السيد الوزير،

شكل ورش رقمنة قطاع العدل أحد الرهانات الاستراتيجية الكبرى التي انخرطت فيها الوزارة من أجل تيسير ولوج المواطنين والمتقاضين إلى المرفق القضائي بنجاعة، سرعة وشفافية، رغم الاعلانات المتتالية عن منصات رقمية جديدة وتدابير تهدف إلى إرساء المحكمة الذكية، إلا أن التنزيل الميداني لازال يواجه تفاوتات وإكراهات واضحة بين المحاكم.

كما نلاحظ وجود بطء فيه تعميم بعض التطبيقات الرقمية واستمرار الاعتماد الواسع على الدعامات الورقية في كثير من الإجراءات والمساطر، فضلا عن وجود فجوة رقمية وصعوبات تقنية تواجه المرتفقين والمهنيين على حد سواء في تتبع ملفاتهم الإلكترونية.

وبناء على ما سبق، نسائلكم السيد الوزير المحترم، عن الحصيلة المرحلية والمؤشرات الرقمية الفعلية لتنزيل مخطط التحول الرقمي لقطاع العدل بمختلف محاكم المملكة؟ وعن التدابير التشريعية والتقنية التي تعتزم الوزارة اتخاذها للتسريع برقمنة الإجراءات القضائية والاستغناء عن المساطر الورقية والتحول الكامل نحو التقاضي الرقمي؟

السيد رئيس الجلسة:

الكلمة لكم السيد الوزير.

السيد وزير العدل:

على كل، كنا تكلمنا في هاذ الموضوع مسبقا حول الرقمنة في قطاع العدل، دابا درنا واحد المجموعة ديال الخدمات ديال العدالة فيما يخص "محاكم موبيل"، لتقديم طلبات الحصول على السجل التجاري، على طلب الإفراج المقيد، الحصول على شهادة الجنسية، الإشعارات والتقييدات، بمعنى واحد المجموعة ديال الأعمال درنها، محتاجين الوقت باش نديروها، ونشوفو إن شاء الله، جاوبنا على هاذ السؤال قبل قليل ونبقاو فهاذ الحدود.

وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا.

الكلمة لكم فيما تبقى لكم من الوقت.

المستشار السيد عبد الكريم شهيد:

نشكركم السيد الوزير على المعطيات التي تقدمتم بها سابقا.

ولكن كما لا يخفى عليكم، أن المتقاضون والمهنيون يعيشون واقعا مريرا داخل المحاكم.

فعلا أنكم قمتم بإطلاق منصات رقمية متطورة للمحامين والمفوضين القضائيين، لكن بالمقابل هناك تعثرات متكررة وبطء في المعالجة بهذه المنصات، ربما ذاك راجع للعدد الكبير للمستعملين، الشيء الذي يحول إجراء بسيطا كإيداع مقال افتتاحي في بعض الأحيان، إلى رحلة عذاب تمتد لساعات، مما يضطر المهنيين في النهاية لإيداعه ورقيا، خوفا من ضياع حقوق المتقاضين وآجال الطعون.

كما أن المواطن والمهني، السيد الوزير، يطالبون ببيئة رقمية فعالة، فإلى حدود اليوم، لا يزال هناك تخوف حقيقي من حجية الوثيقة الإلكترونية، خاصة أمام غياب نصوص قانونية واضحة ومتكاملة، تؤطر التقاضي الرقمي بشكل شامل وتحمي الأمن القانوني للمغاربة.

لذلك، ولمعالجة الإكراهات التقنية، السيد الوزير، فعوض الشاشات الإلكترونية، نقترح توفير شبابيك للمساعدة الرقمية داخل المحاكم لمواكبة المرتفقين والمهنيين الذين يواجهون صعوبات تقنية، وذلك مراعاة للأمية الرقمية المستشرية، خاصة لدى كبار السن من المتقاضين.

وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا.

السيد الوزير، لا.

غادي ننتقلو للسؤال "دور هيئة كتابة الضبط في تنزيل إصلاحات منظومة العدالة".

الكلمة لفريق الاتحاد المغربي للشغل.

تفضلي، السيدة الرئيسة.

المستشارة السيدة مريم الهلواني:

شكرا السيد الرئيس.

السيد الوزير،

عن دور هيئة كتابة الضبط في تنزيل إصلاحات منظومة العدالة، نسائلكم؟

وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

الكلمة لكم السيد الوزير للإجابة على السؤال.

السيد وزير العدل:

شكرا السيد الرئيس.

السيدة المستشارة،

كتاب الضبط، كتابة الضبط، هاذي كتدير الإصلاح، الموظفين هوما اللي كيديرو الإصلاح، الوزير كيدير البرنامج السياسي، اللي كيديرو هوما الإصلاح، وفعلا موظفي كتابة الضبط المنخرطين فالإصلاح، فالمدة الأخيرة دمجنا مجموعة من المهندسين في الرقمنة فالمحاكم باش نسهلو العملية أكثر.

الحوار اللي كاين بين النقابات وبين وزير العدل مفتوح، ونناقش جميع القضايا المطروحة، وهذا يسهل عملية إدارة الشأن العام، وزارة العدل تمارس العمل النقابي بشكل كبير، واحد خصو ياخذها بعين الاعتبار، درنا التغييرات ديال التنظيم الداخلي للمحاكم، شاركو فيه النقابات واعطاو رأينا فيه واتفقنا عليه، والآن داخل حيز التنفيذ، كذلك ناقشنا معهم الوضعية ديال النظام الأساسي دالموظفين، وعندهم أشياء أخرى كثيرة.

وأنا أعتقد بأنه ما يقوم به الموظفين مشرف، كان بعض الاخلالات ماشي مشكل، ولكن بسيطة جدا، ومتفرقة ولا تفسد في شيء، ولكن ما يقوم به الموظفين ديال وزارة العدل جيد جدا، وغادي يعطي نتائج إيجابية فالمستقبل بشكل أكبر، هذا هو.

شكرا.

السيد رئيس الجلسة:

الكلمة لك السيدة المستشارة.

المستشارة السيدة مريم الهلواني:

كنشكركم السيد الوزير على المعطيات اللي قدمتوها بخصوص تنزيل ورش إصلاح منظومة العدالة، الذي تشكل الموارد البشرية وفي مقدمتها هيئة كتابة الضبط ركيزته الأساسية.

فهاذ الهيئة ليست مجرد جهاز إداري، بل تضطلع بأدوار متعددة ذات طبيعة قضائية وإدارية ومالية وتقنية، وهو ما كرسه التنظيم القضائي والإجماد الدستوري.

فهي تؤمن تدبير الملفات القضائية ومواكبة مختلف الجلسات وتنفيذ الأحكام وتحصيل مداخيل مهمة لفائدة خزينة الدولة، فضلا عن مساهمتها الأساسية في إنجاح ورش الرقمنة وتحديث الإدارة القضائية.

ورغم المجهودات المبذولة من طرفكم، السيد الوزير، إلا أن الأوضاع المهنية والمادية لموظفي كتابة الضبط، لا تتماشى وحجم المهام والمسؤوليات الملقاة على عاتقهم وثقل الأعباء المتزايدة، مما يستوجب تخصيص تحفيزات مهنية ومادية تتناسب مع خصوصية وظائفهم.

ومن هذا المنطلق، نؤكد على ضرورة فتح ورش مراجعة النظام الأساسي

لهيئة كتابة الضبط، بما يضمن إقرار تعويضات منصفة عن المهام ذات الطبيعة القضائية، وأخرى عن حجم المبالغ المحصلة ومراجعة التعويض عن الساعات الإضافية والتعويضات عن الحساب الخاص التي بقيت دون تغيير منذ 2008، والارتقاء بالمسار المهني من خلال إحداث درجات جديدة وأخرى استثنائية، وفتح آفاق أوسع للترقي والتطور الوظيفي.

كما ندعو إلى تمكين هذه الهيئة مع مكانة تدبيرية تليق بأدوارها داخل منظومة العدالة وتوسيع فرص ولوج المنتسبين إليها إلى المهن القضائية مع الحفاظ على مكتسباتها المهنية وتعزيز حضورها في مختلف مستويات اتخاذ القرار المرتبطة بإصلاح منظومة العدالة.

وفي الجانب الاجتماعي، نؤكد على أهمية تطوير الخدمات الاجتماعية المقدمة لموظفي وزارة العدل وضمان عدالة مجالية في الاستفادة منها، وإيجاد حلول للإكراهات التي تعرفها المؤسسة المحمدية للأعمال الاجتماعية بعد تقسيمها.

السيد الوزير،

إننا في فريق الاتحاد المغربي للشغل، نؤكد على ضرورة إشراك هيئة كتابة الضبط في إصلاح منظومة العدالة عبر اعتماد الحوار الاجتماعي المسؤول واحترام الحقوق والحريات النقابية والاستماع إلى مطالب العاملين بالقطاع، لأن أي إصلاح تشريعي أو مؤسساتي سيظل محدود الأثر، ما لم يواكبه إنصاف حقيقي للموارد البشرية التي يقع على عاتقها تنزيل هذا الإصلاح في أرض الواقع.

وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد الوزير.

السيد وزير العدل:

ماشي فقط الموظفين اللي ما تزادتش الوضعية ديالو، حتى وزير العدل من 1996 ما زادو لو لا في التعويضات ولا في مانضة راه بحال بحال، كلنا من بلاصة وحدة، إلا مع فوزي ها هو معنا الله يهديه علينا.

السيد رئيس الجلسة:

السؤال السابع موضوعه "التكوين المستمر للقضاة وموظفي العدل"، هاذ السؤال ديال الفريق الاشتراكي - المعارضة الاتحادية، فليتفضل أحد السادة المستشارين لتقديم السؤال.

المستشار السيد يوسف أيذي:

شكرا السيد الرئيس.

السيد الوزير،

نسائلكم عن استراتيجية الوزارة في التكوين المستمر والأساسي للموارد البشرية العاملة بقطاع العدل؟

السيد رئيس الجلسة:

الكلمة لكم السيد الوزير للإجابة على السؤال.

السيد وزير العدل:

هو التكوين المستمر درناه على مستوى، وصلنا لـ 3000 إلى 4000 موظف تيدير التكوين على طول السنة في المعهد، إضافة إلى الماستر اللي فتحناه ومولناه من طرف..

واحنا كنسهرو في جميع الوسائل اللي ممكن نزيدو فيها في التكوين ديال الموظفين، وعندنا الآن برنامج حتى الآن تدار برنامج السنة المقبلة فيها التكوين ديال 6000 موظف، السنة المقبلة، وبهذا نحن متحمسين لهذا الموضوع.

شكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا الكلمة لكم السيد المستشار المحترم.

المستشار السيد يوسف أيذي:

شكرا السيد الوزير على الإجابة ديالكم.

لكن اسمحوا لي أن أسجل بعض الملاحظات فيما يرتبط بالتكوين الأساسي والمستمر للموظفين العاملين في وزارة العدل:

أولا، لا بد من الإشادة بالمبادرة ديال الماستر اللي فتحت الباب لعدد من الموظفين والأطر ديال هيئة كتابة الضبط لمتابعة الدراسات العليا بتمويل من وزارة العدل.

ولكن هاذ الخطوة، السيد الوزير، افتقدت إلى شيء من العدالة لأنه تفتحت فقط لحاملي الإجازة في القانون الخاص، مع أنه هيئة كتابة الضبط فيها عدد من التخصصات، كاين تخصصات تقنية، كاين الاقتصاد، كاين الشريعة اللي لحد الساعة واليوم وانتوما السيد الوزير في السنة الثانية من هاذ المبادرة، ما تفتحتش الإمكانية لتسجيل هذه التخصصات لمتابعة دراستها في سلك الماستر.

ثانيا، الغزارة التشريعية اللي عرفتها هاذ الولاية فالجانب التنظيمي في قطاع العدل، نتحدث عن التنظيم القضائي، المسطرة المدنية، المسطرة الجنائية، عدد من التشريعات اللي يمكن تربط واحد الإيقاع معين في التكوينات، والشيء اللي ما كاينش فأرض الواقع.

آخر مستجد، السيد الوزير، فهاذ الإطار، هو ما ارتبط بالسجل ديال الوكالات الرسمية المتعلقة بالحقوق العينية، واللي ما بدا فيها التكوين لفائدة رؤساء كتابة الضبط حتى من بعد يومين من انطلاق هاذ السجل، الشيء اللي كيفرض واحد الارتباك اللي ممكن لو وزارة العدل اعطات الانطلاقة ديال التكوينات قبل الدخول ديال هاذ الشي حيز التطبيق، كان غادي يجنبنا

هاذ الارتباك.

غير ارتباطا بهاذ السجل، السيد الوزير، - وبين قوسين- المنصات خدامة، المهنيين كيسجلو الوكالات، ولكن تفرض عليهم أنهم يجيبو الوثائق يعني المادية للمحاكم، الشيء اللي فرض واحد العمل مزدوج على المهنيين وفرض أعباء جديدة على هيئة كتابة الضبط، اللي خصها عاود ثاني تطلق هاذ الوثائق وتشوف فين ديرها فالمحاكم، بالإشكالات المرتبطة بحفظ الوثائق والأرشيف اللي انتوما عارفين السيد الوزير.

نتمناو هاذ الموضوع هذا عاود ثاني يكون فيه شي حل.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا.

السيد الوزير، الكلمة لكم.

السيد وزير العدل:

فيما يخص التكوين، ما عنديش إشكال، نديرو لقاء، نشوفو شكون التكوينات اللي ممكن نديرو نزيدوها، مزيان على ربي غير اقرا لي الموظف، غير يقرا لي.

المسألة الثانية، القضية ديال السجل نرجعو نشوفوها، ونشوفو مع السيد مدير الشؤون المدنية أشنو هي الإمكانيات ديال أنه نوفرو وسائل التواصل بعيد وخاصة الوسائل الرقمية.

شكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا.

غادي ننتقلو الآن للسؤال العاشر وموضوعه "الخصاص في القضاة والموظفين".

الكلمة للفريق الاشتراكي - المعارضة الاتحادية، مرة أخرى.

المستشار السيد يوسف ايذي:

السيد الوزير،

نسائلكم على الخصاص الذي تعرفه مختلف محاكم المملكة في الموارد البشرية؟

السيد رئيس الجلسة:

الكلمة لكم السيد الوزير للإجابة على السؤال.

السيد وزير العدل:

حول الموارد البشرية، عندنا فيها خصاص، وخصاص كبير، كنحاولو إلى حد ما، ولكن كنحددو كذلك هاذ الوسائل الرقمية الحديثة تنقص لينا من عدد الموارد البشرية، لأنه يمكن يلعب هاذ الدور هاذو.

الحاجيات ديال المحاكم الآن من 20 لـ 25 درنا واحد المجموعة ديال التعيينات وصلات 3290 موظف، وبين 2018 و2023 فقط 1090 منصب مالي، هاذو هوما..

واحنا عندنا احتياجات كبيرة، ولكن الغالب الله، هاذ الشي اللي كيعطيونا فمناصب الشغل، احنا راه كنوظفوهم، ولكن ماشي الحل هو نوظفو الناس، ماشي حل، خصنا نديرو البرامج الرقمية اللي تقدم واحد المجموعة دالخدمات مختلفة، لأن (l'ordinateur) راه كيلعب دور كبير، دابا كتدير (l'ordinateur) وكتدير احداه واحد الموظف، راه ما يمكنش، راه خص هاذاك الموظف يكون قدامو (l'ordinateur) يكون عندو مجموعة نتاع البرامج ويدير واحد المجموعة ديال العمل ماشي كل واحد يدير واحد العمل فواحد البرنامج، ما جاتنا.

فالآن يجب التفكير، فكيف إدارة هاذ المجموعة البشرية باش تقدم جميع الخدمات بسهولة أكثر.

شكرا.

السيد رئيس الجلسة:

الكلمة لكم السيد المستشار المحترم.

المستشار السيد يوسف أيذي:

السيد الوزير،

الإشكال ديال الخصاص اليوم في المحاكم هو إشكال حقيقي، وإشكال اللي كيتزاد سنة بعد أخرى.

انتوما، السيد الوزير، في إطار مراجعة الخريطة القضائية تم إحداث عدد ديال المحاكم، المحكمة الابتدائية بيوكرى، بدمنات، أولاد تايمة، جرادة، محكمة الاستئناف فالداخلة، محكمة الاستئناف فتارودانت، اللي غتبدا قريبا، المحكمة الاستئناف التجارية والإدارية فبني ملال، يعني عدد ديال المحاكم منها العادية ومنها المتخصصة، اللي تم إحداثها في الخريطة القضائية.

أيضا، اليوم عدد ديال المحاكم الابتدائية فالمدن الكبرى، السيد الوزير، ملي كنتحدثو على ابتدائية فاس، ديال الرباط، ديال مكناس، الدار البيضاء، طنجة، أكادير، فيها واحد الضغط رهيب على الموظفين، فيها واحد الحالة اللي لا تستجيب لتقديم خدمة حقيقية للمواطن المغربي، فيها واحد الحالة اللي لا تستجيب لتحقيق النجاعة المرجوة في الخدمة القضائية.

وثم كاين عدد من المحاكم الابتدائية الصغرى بحال بلقصيري، بحال طاطا، بحال سوق الأربعاء، تاونات، تارجيست، ميسور، الدريوش، تحولت إلى مدن عبور، كتعين فيها الوزارة تيدوز موظف عامين، 3 سنين، 4 سنين، خصو الطلب ديال الانتقال، ما فيهاش استقرار.

هاذ الضغط على الموارد البشرية اليوم، السيد الوزير، خلق عدد من الإشكالات الاجتماعية منها المحدودية ديال الاستجابة لطلبات ديال الانتقال.

واحنا بهاذ المناسبة، السيد الوزير، تنقدمو لكم واحد الملتمس، لأنه في بداية الولاية ديالكم قمتو بواحد الخطوة محمة، واللي نالت الإشادة ديال الجميع

مرتبطة بالاستجابة لجميع الطلبات ديال الالتحاق بالأزواج.

اليوم وقد مرت حوالي 4 سنوات على هاذ الخطوة، كاين تراكمات كبيرة في هاذ الملف هذا، نتمناو السيد الوزير أنكم تستجيبو لهاذ الملتمس وتفكو على الأقل هاذ الطلبات ديال الالتحاق بالأزواج المتراكمة منذ سنوات.

شكرا السيد الرئيس.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا.

السيد الوزير.

السيد وزير العدل:

وفعلا الأزواج خصنا نجمعوهم ما خصناش نفرقوهم.

بالمناسبة كاين اللي احتج عليا، قال لك علاش جبتي ليا المرا، ومرا قالت ليا علاش جبتي ليا الراجل، كاين اللي احتج عليا في الوزارة قالك علاش اجمعتونا، واش غندير لهم أنا دابا؟ ما عرفتش أش غندير؟

هذا الانتقال إيلا ما اعطيتي الانتقال لواحد الموظف راه ما يخدمش، راه إيلا كان جالس بزز فشي مدينة راه ما يخدمش، اللهم اعطيني انتقال بعدا غير يخدم فبلاصة أخرى.

كاين هناك حاجات، ولكن حيث تنفتحو واحد المحكمة، راه تنهزو الخدمة من واحد المحكمة وتنردوها لمحكمة أخرى، معناه هذيك المحكمة الأولى فيها مثلا 20 ألف ملف، من حيث تنفتح محكمة أخرى في مدينة قريبة لها تنهز 10 الاف دالملفات نجيبهم، وذوك الموظفين اللي تيخدمو تما النص الخدمة حيدتها لهم تتعطيهم لهنا، باش تتسهل العملية ديال الولوج وتتسهل العملية، غير خصهم يتعاونو معانا، وخص البرامج الرقمية تمشي بعيد.

احنا الآن تنشتغلو على هاذ البرامج الرقمية، أنا والسلطة القضائية والنيابة العامة، كنتمناو باش يخرج لحيز الوجود وإن شاء الله يكون خير غير يصبروا معنا، وراه المشكل الموظفين ماشي غير.. راه كاين أرقام دولية وكاين راه وزارة المالية ما تتعطيكش وما تتحيدش لك، عندها واحد المجموعة دالمعايير تتحكها، المالية ما تتكره ما تتحب، تتشوف أشنو المعايير اللي عندها وكتطبقها.

لهذا إيلا اعطاتنا شي حاجة تناخذوها، ولكن انتوما اللي تتقررو لأنكم انتوما السلطة التشريعية، من حيث يجيكم وزير المالية قول ليه وزارة العدل بغينا نعطيوها 3000 موظف الله يجازيكم بخير.

السيد رئيس الجلسة:

آخر سؤال في هذه الجلسة، جلسة ديال المراقبة.

السؤال الحادي عشر موضوعه "تعزيز العدالة التصالحية" لفريق الاستقلال والوحدة والتعادلية.

السيد الرئيس، ولا أحد منكم يتفضل.

تفضل.

المستشار السيد محمد بولعيش:

شكرا السيد الرئيس.

نسائلكم السيد الوزير المحترم، ما هي الإجراءات القضائية الكفيلة بتفعيل أوسع للعدالة التصالحية كبديل فعال؟

السيد رئيس الجلسة:

الكلمة لكم السيد الوزير المحترم.

السيد وزير العدل:

هاذ ما يسمى بالعدالة التصالحية، أحسن ما يمكن أن أنتجناه في هاذ المرحلة الأخيرة.

كاع ذاك المشاكل اللي كانت تتجينا للمحاكم الاجتماعية ما بقاتش تتجي، جوج ضاربو تصالحو الله يعاونهم، جوج تخاصمو على الفلوس حلو مشاكلهم المادية الله يعاونهم، واحد المجموعة الناس حمينهم باش ما يمشيوش للسجن باش ما يجيوش يدورو فالمحاكم، باش يحلو هاذ المشاكل اللي كاينة، ودرنا وهاذ القضية ديال التصالح درنا مجموعة ديال الفصول حددنا فيها ودرنا الإمكانية عند وكيل الملك وعند قاضي التحقيق، جا القاضي تيصادق فقط على الصلح، إلى غير ذلك.

ودرنا كذلك في الشيكات راه شفتو الوضعية راه وصلنا لشي 630 مليون درهم اللي تعدات ديال الشيكات، بحيث أنه هذاك ما يسمى بالعدالة التصالحية حلات المشاكل وحلات المشاكل الاجتماعية بالأساس، لأنه واحد تيضاربو، تيتخاصمو، تيستعملو العنف، ولكن غير تيوصلو للمحكمة تيشوف راسو غادي، تيتصالحو، ونقول لك جبتو ذيك الساعة واحد الموضوع ديال السجن، السجن درنا فيه واحد القضية ديال تخفيض العقوبة، النتيجة ماشي خرجات لنا 8000 معتقل، ماشي خفضات العقوبة لـ 80 ألف، اللي رائع هو أنني سولت الحراس هذيك المشاكل ديال الاصطدامات داخل السجن ما بقاتش، ولاو ما تيديروهاش، علاش؟ لأن تيعرف إيلا تضارب مع صاحبو في السجن غادي يديرو لو متابعة تأديبية وما عندهوش الحق في التخفيض التلقائي، تيقول لك اللهم خويا نديرو غير الصلح، فتيضاربو بعضياتهم، ولكن ملي تيجي الحارس تيبينو أنهم هما ما ضاربو ما كاين حتى شي حاجة راه مصالحين بخير وعلى خير.

وقالو ليا الحراس بأنهم ارتاحو من هذيك الفتنة كلها، ودابا أي واحد عندو مشكل في السجن مع شي واحد آخر، ما تيخرجوش للإدارة، والإدارة بقات بعيدة.

واحنا طلقنا 8000 معتقل، درنا تخفيض العقوبة لـ 80.000، وهذا إيجابي جدا لأن خفضت كنا 107.000 دابا وصلنا لواحد 87.000 وخصنا نزيدو نخفضو، لأن خصنا ما نمشيوش نصيفطو شي واحد للسجن حتى ما يكون

لنا حل آخر، راه السجن هو آخر حل، أما غير جي هز ودي للحبس راه ما غنسالي.

شكرا السيد الرئيس.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا.

الكلمة لكم السيد المستشار المحترم تفضل.

المستشار السيد محمد بولعيش:

شكرا السيد الرئيس.

السيد الوزير المحترم،

بالفعل هاذ الشي من أحسن ما جات به.. كذلك أحسن السيد الوزير في تنزيل هاذ الآلية ديال العدالة التصالحية.

نحن في الفريق الاستقلالي نثمن ما جاء في جوابكم، ما تم اعتماده لتفعيل آليات العدالة التصالحية، سواء من خلال الوساطة أو الصلح في قضايا الأسرة أو تعزيز دور قضاء القرب أو في المادة الجنائية، وهنا لا بد أن نسجل أن المسطرة الجنائية الجديدة التي دخلت حيز التنفيذ، قد جاءت بجملة من المستجدات هامة على مستوى العدالة التصالحية، هاذ الآلية خففت من اكتظاظ المحاكم وكذلك من الاكتظاظ ديال السجون، ورسخت واحد القيم ديال التسامح والمسؤولية المشتركة.

وفي نفس الاتجاه، نود طرح بعض التوصيات نراها كفيلة بإعطاء دفعة أقوى لهذا الورش عن طريق:

1- العمل على إخراج الإطار القانوني الشامل:

- قانون متكامل للوساطة والصلح يحدد بوضوح المجالات التي يمكن أن تشملها العدالة التصالحية وضماناتها والجهات المؤهلة لممارستها.

2- التكوين والتأهيل، تكوين القضاة والوسطاء والفاعلين المحليين على تقنيات العدالة التصالحية، لأن نجاحها رهين بالعنصر البشري المؤهل؛

3- الشراكة مع المجتمع المدني: إبرام اتفاقيات شراكة مع الجمعيات المتخصصة في الوساطة الأسرية والاجتماعية؛

4- كذلك التحسيس والتواصل: إطلاق حملات تحسيسية للمواطنين بأن العدالة التصالحية ليست تنازلا عن الحق، بل استرجاعا للحق بطريقة تحفظ الكرامة وتصون الروابط الاجتماعية وتخفف الضغط على المحاكم؛

5- العمل على الاستفادة من التجارب الدولية: الملاحظة أن العدالة التصالحية هي تجربة عالمية أثبتت نجاعتها، مثل كندا مقاطعة كبيك 80% من النزاعات المدنية الصغيرة تحل في مراكز العدالة التشاركية قبل أن تصل للقاضي، وفرت الدول ملايين الدولارات وخففت الضغط على المحاكم.

وعليه، فالدول التي اعتمدت التصالح كسبت قضاء أسرع ومجتمع أقل تصدعا.

السيد الوزير المحترم،

في الأخير، إننا في الفريق الاستقلالي نعتبر أن تطوير العدالة التصالحية مسؤولية جماعية، ونؤكد من موقعنا في الأغلبية، أننا سنواكب كل المبادرات التشريعية والتنظيمية الهادفة إلى ترسيخها بمن يخدم المواطن ويعزز دولة الحق والقانون.

والسلام عليكم ورحمة الله.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا.

السيد الوزير هل تريدون أن تضيفوا شيئا؟

السيد وزير العدل:

تقييمات العدالة التصالحية هي كأس إفريقيا، درنا المحاكم في تيرانات الكرة، اعتقلنا مجموعة ديال الناس اللي دارو جرائم على هامش المقابلات، ياله 2 فقط اللي أحلناهم على المحاكم لأن جرائمهم كبيرة، أما الباقي كلو تصالحنا معهم فالمحكمة اللي كنا درنا فوسط الملاعب وأدوا المبالغ، دخلنا واحد البركة ديال الفلوس، وهاذو أدبناهم ودرنا التصالح، هاذي هي العدالة التصالحية.

شكرا.

السيد رئيس الجلسة:

نشكركم السيد الوزير على مساهمتكم القيمة في هذه الجلسة.

إخواني، أخواتي سنكون قد استوفينا جدول أعمال هذه الجلسة.

ورفعت الجلسة.